بسم الله الرحمن الرحيم



الأحاديث التي ضعّفها الشيخ الألباني في صحيح البخاري

بحث مقدم لمؤتمر الانتصار للصحيحين المنعقد في الفترة من 14– 2010/7/15م
بكلية الشريعة بالجامعة الأردنية

إعداد :
د. محمد حمدي محمد أبو عبده

تمهيد

إن الإمام البخاري بشر ، لا يدّعي لنفسه العصمة ولم ينقلها عنه أحد . وقد تلقت الأمة أحاديث صحيح البخاري بالقبول حيث بلغ البخاري في علوم الحديث منزلة فاقت كل منزلة ، شهد بذلك أهل العلم قاطبة . وباستعراض مشيخة البخاري ورحلاته في الطلب تتبين منزلته، فما ترك مِصراً فيه عَلَم أو عِلِم إلا ورحل إليه ، وقد أُحصيت مشيخته خارج بلده فبلغت ألفاً وثمانين نفساً ، كلهم صاحب حديث .

وإن ما يُذكر أو يُتداول من ضَعفِ بعض الأحاديث في صحيح الإمام البخاري ينبغي أن ينظر فيه من عدة أوجه:

أما الوجه الأول: فهو لماذا يُثار هذا الأمر، وما الغرض الدافع إليه؟ هل هو محبة الله تعالى وسنة رسوله (صلى الله عليه وسلم) والدفاع عنها ؟ أم الانتقاص والتشكيك في أصح الكتب بعد كتاب الله ؟ !! كما قال ابن الصلاح رحمه الله : "وكتاباهما أصح الكتب بعد كتاب الله العزيز".

أم هو محبة المراء والجدال التي استشرت هذه الأيام بين المسلمين. وكان في ذلك مدخلاً عظيماً من مداخل الشيطان

والوجه الثاني: إطلاق القول بضعف أحاديث في صحيح البخاري إلى ماذا يؤدي ؟

على فرض ثبوت ذلك ؛ فإن ذلك يؤدي إلى زعزعة الثقة بهذا الكتاب العظيم الجليل، والذي هو عمدة المسلمين في الرجوع إلى سنة رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، والمفسرة لشرع الله تعالى ، فكأن المنتقِص المُطلِق لكلامه، المعمِّم له يريد الانتقاص من هذا الشرع الحنيف .

ولكن إن أراد مُنتقِد أن ينتقد ، فليقل : ضعّف بعض العلماء الحديث الفلاني والفلاني .. من صحيح البخاري . وذلك ليكون كلامه أدق ، وتضعيفه مُنصَبٌ على أحاديث معينة مذكورة، أذكر هذا ليس من باب التسليم بوجود أحاديث ضعيفة في صحيح البخاري بل من باب ذكر كيف ينتقد الناقد ، وكيف يكون كلامه دقيقاً حتى لا يكون فيه تجنِّي.

أما الوجه الثالث : فإنه صحيح قد قام البعض في هذا العصر بتضعيف بعض الأحاديث في صحيح البخاري ، وتناقل ذلك بعض طلبة العلم، ولكن كل بني آدم خطّاء، وكل الناس يؤخذ منه ويُرد عليه .

والوجه الأخير: هو حقيقةُ صحيح البخاري وما ذكر فيه من الأحاديث.

وفي هذا الوجه سأذكر بعض الأقوال التي تُبين وتُوضح حال الصحيح وما ذُكر فيه من أحاديث، وأنه صحيح أنه قد انتُقِد عليه بعض الأحاديث إلا أن أغلب ذلك مردود والقادح فيها ضعيف .

قال ابن حجر في (هدي الساري) – بعدما ذكر عدد الأحاديث المنتقدة على الصحيح – : " ليست كلها قادحة، بل أكثرها الجواب عنه ظاهر والقدح فيه مُندَفع ، وبعضها الجواب عنه محتمل، واليسير منه في الجواب عنه تعسّف"([1]) .

وقوله "تعسف" : أي أن الأظهر أنها ضعيفة لعدم إمكانية ردّ سبب الضعف الموجه لهذا الحديث بوجه قوي .

وقال عن الأحاديث المنتَقَدَة : " وقد حرَّرتها وحقَّقتها وقسَّمتها وفصّلتها، لا يظهر منها ما يؤثّر في أصل موضوع الكتاب بحمد الله إلا النادر"([2]).

وهذا يعني أنها قليلة ، وقليلة جداً ، لذا عبّر عنها بالنادر، وإذا كان الحال هكذا فلا يُطلَق "تضعيف الأحاديث" لصحيح البخاري ؛ لاسيما أن أكثر الطاعنين الآن إنما هم من أصحاب الأهواء وأهل البدع، فمن يريد أن يُنكر بعض الأحاديث التي تخالف مذهبهم ، سواء كان المذهب العقلي ؛ الذي يريد أن يحكم على الأحاديث صحةً وضعفاً ، وِفقاً لما وافق عقولهم المريضة، ووِفقاً لما فهموه، فإن وافق عقولهم صححوه ؛ وإلا ضعّفوه ! بل تجرّأ بعضهم على القرآن الكريم.

ولا يُفهم من هذا الكلام أنه طَعنٌ أو انتقاصٌ في كل من ضعَّف حديثاً في الصحيح ، فالبعض يقصد رضوان الله تعالى بذلك ، وإن كنت أرى أنه جانبَ الصواب في ذلك.

ولذا قال الحافظ – قبل سرد الأحاديث المنتقدة على البخاري –: " وقبل الخوض فيه ينبغي لكل منصفٍ أن يعلم أن هذه الأحاديث وإن كان أكثرها لا يقدح في أصل موضوع الكتاب فإن جميعها وارد من جهة أخرى"([3]).

ولذا قال الإمام العُقَيلي :" لما ألف البخاري كتاب الصحيح، عَرَضَه على أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعليّ بن المديني وغيرهم، فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة إلا في أربعة أحاديث ". قال العقيلي : " والقول فيها قول البخاري وهي صحيحة "([4]).

وروى الفربري عن البخاري قال :" ما أدخلتُ في الصحيح حديثاً إلا بعد أن استخرتُ الله وتيقنت صحّته "([5]).

---

[1] انظر : ابن حجر العسقلاني ، أحمد بن علي ،(ت 852هـ) ، **هدي الساري مقدمة فتح الباري** ،دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 1 ، 1989م ، الفصل الثامن ، في سياق الأحاديث التي انتقدها عليه الدارقطني ، ص 542 .

[2] المرجع السابق ، ص 503 .

[3] المرجع نفسه ، ص 501 .

[4] المرجع نفسه ، ص 7 .

[5] انظر : **مقدمة الفتح** ، **المرجع السابق** ،ص 502 .

فإذا عُرِف وتقرر أنه لا يُخَرِّج من الحديث إلا ما لا علة له ، أو له علة إلا أنها غير مؤثرة عنده . فإنه ينبغي التريث حين النظر في أحاديث البخاري وعدم التسرع في إصدار حكم عليها .

وأخيراً أقول ما قاله الحافظ : " فإذا تأمل المنصف ما حرَّرته من ذلك عَظُم مقدار هذا المُصنِّف – الإمام البخاري– في نفسه، وجلَّ تصنيفه في عينه، وعَذَر الأئمة من أهل العلم في تلقّيه بالقبول والتسليم ، وتقديمهم له على كل مُصنّف في الحديث والقديم"([1]).

وأما بالنسبة للشيخ الألباني فقد ضعَّف أحاديث قليلة جداً في صحيح البخاري، ولكن لا يلزم من تضعيف الشيخ لها أن تكون ضعيفة بالفعل، بل قد تكون صحيحة كما ذهب إلى ذلك البخاري من قبل، وقد تكون ضعيفة فعلاً. فتضعيف الشيخ الألباني – عليه رحمة الله– اجتهاد منه، قابل للقبول والرد.

لكن العلماء – كما أشرت سابقاً – قد نصّوا على أن أحاديث صحيح البخاري كلها مقبولة، إلا أحاديث يسيرة انتقدها بعض النقاد الكبار.

وأن ما سوى تلك الأحاديث اليسيرة، فهي متلقاة بالقبول عند الأمة جميعهاً.

وبناء على ذلك: فإنه وبعد البحث وجدت أن الحديث الذي يضعفه الشيخ الألباني في صحيح البخاري **له حالتان:**

الأولى: أن يكون ذلك الحديث الذي ضعّفه الألباني قد سبقه إلى تضعيفه إمام مجتهد متقدم، فهذا قد يكون حُكْم الشيخ الألباني فيه صواباً ، وقد يكون خطأً ، وأن الصواب مع البخاري .

الثانية : أن يكون الحديث الذي ضعفه الألباني لم يُسبق إلى تضعيفه([2]) ، فهذا ما لا يقبل من الشيخ –رحمه الله– ؛ لأنه عارض اتفاق الأمة على قبول ذلك الحديث (كما سبق) .

ثم إن المتتبع لانتقادات الشيخ الألباني على تلك الأحاديث القليلة يجد أن مدارها هو الإسناد من حيث التكلم في أحد رجاله أو الاضطراب فيه . وبعض ألفاظ المتون من حيث غرابتها أو شذوذها أو نكارتها ...؛ فقد قام الشيخ بالحكم على هذه الأحاديث من خلال جرح رواة بعض الأسانيد كـ(فليح بن سليمان و عبد الرحمن ابن عبد الله بن دينار) وغيرهما ؛ وبالتالي حكم على حديثهم بالضعف ! مع العلم بأن الرواة الذين تُكُلِّم فيهم ممن أخرج لهم البخاري لم يُكثِر البخاري عنهم بل روى عن الواحد منهم الحديث والحديثين ، وما أخرجه عنهم قد توبعوا عليه ، أو يُخرج لهم مقروناً بغيرهم،أو لأغراض أخرى –سأبينها في موضعها–، فقد كان البخاري يفحص الأحاديث وينتقي من أحاديث رواته .

---

[1] **المرجع السابق** ، ص 542.

[2] **قلت : وهذا ليس على إطلاقه ، فقد يكون حكم الشيخ صحيحاً في تضعيفه ، ولولا هيبة الصحيح لقلنا أنه ضعيف !!**

وبالجملة ؛ يحسن بيان موقف الشيخ الألباني من أحاديث البخاري ، فيقول : " وبعد ، فقد أطلت الكلام على هذا الحديث و راويه دفاعاً عن السنة و لكي لا يتقول متقوِّل ، أو يقول قائلٌ من جاهلٍ أو حاسدٍ أو مغرضٍ :إن الألباني قد طعن في " صحيح البخاري " و ضعَّف حديثه ، فقد تبين لكل ذي بصيرة أنني لم أُحَكِّم عقلي أو رأيي كما يفعل أهل الأهواء قديماً و حديثاً ، و إنما تمسكت بما قاله العلماء في هذا الراوي و ما تقتضيه قواعدهم في هذا العلم الشريف و مصطلحه من رد حديث الضعيف ، و بخاصة إذا خالف الثقة"([1]) .

وقال الشيخ الألباني: " كيف والصحيحان هما أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى باتفاق علماء المسلمين من المحدثين وغيرهم فقد امتازا على غيرهما من كتب السنة بتفردهما بجمع أصح الأحاديث الصحيحة وطرح الأحاديث الضعيفة والمتون المنكرة على قواعد متينة وشروط دقيقة وقد وُفِّقوا في ذلك توفيقاً بالغاً لم يوفق إليه من بعدهم ممن نحا نحوهم في جمع الصحيح كابن خزيمة وابن حبان والحاكم وغيرهم حتى صار عرفاً عاماً أن الحديث إذا أخرجه الشيخان أو أحدهما فقد جاوز القنطرة ودخل في طريق الصحة والسلامة . ولا ريب في ذلك وأنه هو الأصل عندنا "([2]) .

ثم قال مبيناً رأيه صراحة في البخاري وغيره مقارنة بشخص رسول الله تعالى : " ولو جاز لنا أن نحابي الإمام البخاري ؛ لقلنا: إنه قد تويع الفضيل على لفظه، ولكن معاذ الله! أن نحابي في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أحداً..."([3]) .

المبحث الأول : رجال البخاري المُتَكَلَّم فيهم .

[1] انظر قوله : **السلسلة الضعيفة** ، دار المعارف ، الرياض ، ط 1 ، 1412 هـ – 1992 م ، ج 3 ص 465 .

[2] انظر : **شرح العقيدة الطحاوية – المقدمة** ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط 5، 1399هـ، ص 14– 15

[3] انظر قوله : **السلسلة الضعيفة** ، حديث رقم (6959) ، ج 14 ص 1055. وهو حديث :" **لا عقوبة فوق عشر ضربات إلا في حد من حدود الله** " .وسيأتي بيانه .

المطلب الأول : متى (تُرَدّ أو تُقْبَل) رواية أحد رواة البخاري المتكلم فيهم :

قلت : قام الحافظ ابن حجر بإفراد فصل خاص (بأسماء هؤلاء الرجال المتكلم فيهم) في مقدمة الفتح فقال – منافحاً عن رجال البخاري– : " وقبل الخوض فيه ؛ ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأي راوٍ كان ؛ مقتضٍ لعدالته عنده ؛ وصحة ضبطه، وعدم غفلته ، ولا سيما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيحين ، وهذا معنىً لم يحصل لغير من خرّج عنه في الصحيح ، فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذُكر فيهما ؛ هذا إذا خرج له في الأصول ؛ فأما إن خرج له في المتابعات والشواهد والتعاليق ؛ فهذا يتفاوت درجات .. **وحينئذ إذا وجدنا لغيره في أحد منهم طعناً ؛ فذلك الطعن مقابِلٌ لتعديل هذا الإمام ، فلا يُقبل إلا مُبيَّن السبب ؛ مُفَسَّراً بقادحٍ يقدح في عدالة هذا الراوي ؛ وفي ضبطه مطلقاً ، أو في ضبطه لخبر بعينه ، لأن الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة ؛ منها ما يقدح ؛ ومنها ما لا يقدح .**

وقد كان الشيخ أبو الحسن المقدسي يقول في الرجل الذي يُخَرَّج عنه في الصحيح:"هذا جاز القنطرة " ، يعني بذلك : أنه لا يُلتَفت إلى ما قيل فيه . وقال الشيخ أبو الفتح القشيري في مختصره :" وهكذا نعتقد ، و به نقول ، ولا نخرج عنه إلا بحجة ظاهرة ، وبيانٍ شافٍ يزيد في غلبة الظن على المعنى الذي قدمناه من اتفاق الناس بعد الشيخين على تسمية كتابيهما بالصحيحين ؛ ومن لوازم ذلك تعديل رواتهما" . قلت (ابن حجر) : " **فلا يقبل الطعن في أحد منهم إلا بقادح واضح لأن أسباب الجرح مختلفة...**"([1]).

وقد يكون من المفيد أن أُورد هنا ما قاله الحافظ الذهبي في (الموقظة) مبيناً أحوال رجال الشيخين من حيث الاحتجاج ، **فقال** : " **من أخرج له الشيخان على قسمين :**

أحدهما: ما احتجَّا به في الأصول.

والثاني: من خرَّجا له متابعة وشهادة واعتباراً.

فمن احتجَّا به أو أحدهما، ولو لم يُوثَّق ، ولا غُمِز ، فهو ثقة ، وحديثُه قويٌّ.

ومن احتجَّا به ، أو أحدهما ، وتُكلِّم فيه :

فتارة يكون الكلام فيه تعنُّتاً، والجمهور على توثيقه، فهذا حديثه قوي أيضاً.

وتارة يكون الكلام في تليينه وحفظه له اعتبار، فهذا حديثُه لا ينحط عن مرتبة الحسن، التي نسمِّيها من أدنى درجات الصحيح . فما في كتاب البخاري – بحمد الله – رجلٌ احتجَّ به في الأصول، وروايته ضعيفة، بل حسنة أو صحيحة ، ومن خَرَّجَ له البخاريُّ أو مسلمٌ في الشواهد

---

[1] انظر : **مقدمة الفتح** ، ص 543 .

والمتابَعات ، ففيهم مَن في حِفظِه شيء ، وفي توثيقِه تردُّد . فكلُّ من خُرِّجَ له في (الصحيحين) ، فقد قَفَزَ القَنْطَرَة ، فلا مَعْدِلَ عنه إلا ببرهانٍ بَيِّن "([1]) .

قلت : فالظاهر من كلام العلماء أن بعض رجال البخاري قد يكون مجروحاً ، ولكن لا بد من بيان سبب الجرح وتفسيره ، لأن أسباب الجرح كثيرة ولا بد من وجود قادح **يقدح في عدالة هذا الراوي ؛ أو في ضبطه مطلقاً ، أو في ضبطه لخبر بعينه** لرد روايته ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ؛ لا بد من العلم بأنه ليس كلُ حديثِ الضعيفِ ؛ ضعيفٌ([2]) ! فكما أن الثقة قد يُخطئ ، فكذلك الضعيف فإنه قد يُصيب . فتصنيف الصحيح مبني على طريقة الانتقاء لا على ظاهر الأسانيد([3]) . فكان المتقدمون يصححون من حديث الضعيف ما يرونه قد ضبطه . ويبقى سائر حديثه خاضعاً للنظر والتدقيق . وهذا ليس بالأمر اليسير ، إنما يطلع على ذلك الأئمة النقاد الغواصون في أعماق ما يكمن في الروايات من صحة أو خطأ ، لذا فتّش العلماء في حَدِيْث الضعفاء ، وانتقوا ما صح من حديثهم كما صنع الإمام البخاري – فلله دره – .

فمن قال أن الراوي الضعيف أخطأ في هذا الحديث كان قوله معارَضاً بقول الشيخ البخاري أنه أصاب في هذا الحديث ،ولا يقال أن الأصل في حديث الضعيف ؛ الخطأ – هكذا مطلقاً –.

قلت : وهذا المنهج يعرف بمنهج الانتقاء من أحاديث الضعفاء ، أي أن حديث الضعيف لا يُرَدّ جملة ولا يُقْبَل جملة. وإنما يُقبَل ما صح من حديثه فقط. كما أن الثقة لا تقبل أحاديثه مطلقاً فيقبل ما أصاب فيه ويرد ما أخطأ فيه.

قال الإمام ابن القيم – وهو يَرُدُّ على من عاب على مسلم إخراج أحاديث الضعفاء سيِّئي الحفظ كمطر الوراق وغيره– : " ولا عيب على مسلم في إخراج حديثه **لأنه ينتقي من أحاديث** هذا الضرب ما يعلم أنه حفظه ، كما يطرح من أحاديث الثقة ما يعلم أنه غلط فيه، فغلط في هذا المقام من استدرك عليه إخراج جميع أحاديث الثقة ، ومن ضعف جميع أحاديث سيئي الحفظ.

---

[1] انظر : الذهبي ، شمس الدين أبوعبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز ، (ت748هـ) ، **الموقظة في علم مصطلح الحديث** ، دار البشائر ، بيروت ، ط 4 ، 1420هـ ، ص 79 – 80 .

[2] انظر : **كافي ، أبو بكر، منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها(من خلال الجامع الصحيح) ، دار ابن حزم ، ص : 121 . قلت** : وأصل هذا الكتاب رسالة علمية، نال بها صاحبها شهادة الماجستير في الحديث وعلومه، من جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة الجزائر، وذلك في 19 شوال 1418هـ، الموافق لـ 16/ 2/ 1998م .

[3] **قلت : وقد أشار إلى مثل هذا الحافظ ابن حجر في (المقدمة) فقال في معرض التعليق على رواية البخاري عن أكبر مشايخه (محمد بن يوسف الفريابي) المتكلم فيه** : " وقال العجلي ثقة، وقد أخطأ في مائة وخمسين حديثاً، وذكر له ابن معين حديثاً أخطأ فيه؛ فقال : " هذا باطل" . قلت(ابن حجر) : **اعتمده البخاري لأنه انتقى أحاديثه وميزها"** . انظر ص : 617.

فالأولى : طريقة الحاكم وأمثاله، والثانية : طريقة أبي محمد بن حزم وأشكاله. وطريقة مسلم. هي طريقة أئمة هذا الشأن "([1]) .

المطلب الثاني : نماذج من أحاديث (الرواة المتكلم فيهم) في صحيح البخاري .

1- إبراهيم بن المنذر الحزامي :

قال الحافظ ابن حجر :" أحد الأئمة ،وثقه ابن معين ،وابن وضاح ،والنسائي ،وأبو حاتم ،والدارقطني ،وتكلم فيه أحمد من أجل كونه قد دخل إلى ابن أبي دوّاد ، وقال الساجي:" عنده مناكير"، وتعقب ذلك الخطيب . قلت:" اعتمده البخاري وانتقى من حديثه". وروى له الترمذي والنسائي"([2]) .

وقد أخرج له البخاري أحاديث كثيرة ؛ **منها: في كتاب الاستئذان ، باب الاحتباء** ؛ وقال : حدثني محمد بن أبي غالب أخبرنا إبراهيم بن المنذر الحزامي حدثنا محمد بن فليح عن أبيه عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه و سلم بفناء الكعبة محتبياً بيده هكذا"([3]).

ومنها في كتاب الرقاق ، باب في الحوض ، قال البخاري حدثني إبراهيم بن المنذر حدثنا أنس بن عياض عن عبيد الله عن خبيب عن حفص بن عاصم عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال:" ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة ومنبري على حوضي"([4]).

2- **أبيّ بن عباس بن سهل الساعدي :**

قال الحافظ ابن حجر :" ضعفه أحمد ،وابن معين ،وقال النسائي:" ليس بالقوي". وله عند البخاري حديث واحد في ذكر خيل النبي صلى الله عليه وسلم،كما في الفصل الذي قبله في الحديث السابع والثلاثين ، وقد تابعه عليه أخوه عبد المهيمن بن العباس وروى له الترمذي وابن ماجة"([5]) .

---

[1] انظر : ابن القيم الجوزية ،(ت795هـ) ، **زاد المعاد في هدي خير العباد** ، مؤسسة الرسالة ، ط 8، 1405هـ – 1985م ، تحقيق : شعيب الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط ، ج 1 ص 364 . **قلت : وهذه هي طريقة الإمام البخاري – أيضاً –** .

[2] انظر : ابن حجر : **مقدمة الفتح** ، ص 548 . وانظر ترجمته :ابن أبي حاتم ، **الجرح والتعديل** ، ج 2 ص 139 ، المزي ، **تهذيب الكمال** ، ج 2 ص 211 .

[3] انظر : البخاري ، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله ،(ت256هـ)، **الجامع الصحيح المختصر** ، دار ابن كثير ، بيروت ،ط 3، 1407 هـ – 1987 م ، تحقيق : د. مصطفى ديب ، ج 5 ص 2314.

[4] **المرجع السابق نفسه** .

[5] انظر : ابن حجر ، **مقدمة الفتح** ، ص 549 .

وحديثه في كتاب الجهاد والسير ، باب اسم الفرس والحمار ،قال البخاري حدثنا علي بن عبد الله بن جعفر حدثنا معن بن عيسى حدثنا أبي بن عباس بن سهل عن أبيه عن جده قال :" كان للنبي صلى الله عليه و سلم في حائطنا فرس يقال له اللحيف ". قال أبو عبد الله :"وقال بعضهم اللخيف"([1]) .

3- **خلاس بن عمرو الهجري :**

قال الحافظ ابن حجر: " وثقه ابن معين وأبو داود والعجلي ،وقال أبو حاتم :"يقال وقعت عنده صحف عن علي وليس بقوي" ، وقال أحمد بن حنبل:" كان القطان يتوقى حديثه عن علي خاصة واتفقوا على أن روايته عن علي ابن أبي طالب وذويه مرسلة"، وقال أبو داود عن أحمد:" لم يسمع من أبي هريرة" ، قلت(ابن حجر): "روايته عنه عند البخاري" . أخرج له حديثين ؛ قرنه فيهما معاً بمحمد بن سيرين وليس له عنده غيرهما"([2]) .

فأما الأول ففي كتاب الأيمان والنذور ، باب إذا حنث ناسياً في الأيمان ،فقال: " حدثني يوسف بن موسى حدثنا أبو أسامة قال حدثني عوف عن **خلاس ومحمد** عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه و سلم:" من أكل ناسياً وهو صائم فليتم صومه فإنما أطعمه الله وسقاه "([3]) .

والثاني في كتاب التفسير ، باب حديث الخضر مع موسى عليهما السلام ، فقال حدثني إسحاق بن إبراهيم حدثنا روح بن عبادة حدثنا عوف عن الحسن ومحمد وخلاس عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم:" إن موسى كان رجلاً حيياً سِتّيراً، لا يُرى من جلده شيء استحياءً منه فآذاه من آذاه من بني إسرائيل..."([4]) .

قلت : ذكرت هذه النماذج ليس على سبيل الحصر ؛ وإنما من باب التمثيل حتى لا يطول البحث .

المبحث الثاني : الأحاديث التي ضعفها الشيخ الألباني في صحيح البخاري .

المطلب الأول : العلل التي دعت الشيخ الألباني إلى تضعيف هذه الأحاديث .

فبعد أن استقريت الأحاديث التي ضعّفها الشيخ الألباني في الصحيح ، فإنني وجدت أنه ضعفها لأسباب منها:

1- **التكلم في بعض الرواة .**
2- **شذوذ أو غرابة أو نكارة أحد ألفاظ المتن .**

---

[1] انظر : البخاري ، **الصحيح** ، ج 3 ص 1023 .

[2] انظر : ابن حجر ، **مقدمة الفتح** ، ص 564 .

[3] انظر : البخاري ، **الصحيح** ، ج 6 ص 2454 .

[4] **المرجع السابق** ، ج 3 ص 1237 .

3 - **إدراج لفظ زائد في الحديث وهو ليس منه .**

4 - **اضطراب السند والمتن .**

وسأقوم بتقسيم هذا المطلب حسب تسلسل الأسباب السابقة :

القسم الأول : الأحاديث التي ضعّفها الشيخ بسبب التكلم في أحد الرواة :

الحديث الأول : " إن العبد ليتكلم بالكلمة لا يلقي لها بالا يرفعه الله بها درجات.. ".

قال الشيخ الألباني : " **ضعيف ، أخرجه** (**البخاري** ، و أحمد و البيهقي)([1]) من طريق عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، عن أبيه عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعاً به .

قلت(الألباني) : وهذا إسناد ضعيف، وله علتان :

الأولى : سوء حفظ عبد الرحمن هذا مع كونه قد احتج به البخاري، فقد خالفوه وتكلموا فيه من قبل حفظه، وليس في صدقه.

أقوال أهل الجرح والتعديل في عبد الرحمن بن عبدالله بن دينار :

1 – قال يحيى بن معين : " حدث يحيى القطان عنه، وفي حديثه عندي ضعف "([2]).

2 – قال عمرو بن علي :" لم أسمع عبد الرحمن (يعني ابن مهدي) يحدث عنه بشيء قط"([3]) .

3 – وقال أبو حاتم : " فيه لين، يكتب حديثه ولا يحتج به "([4]).

4 – وقال ابن حبان : " كان ممن ينفرد عن أبيه بما لا يتابع عليه مع فحش الخطأ في روايته، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد، كان يحيى القطان يحدث عنه، وكان محمد بن إسماعيل البخاري ممن يحتج به في كتابه ؛ ويترك حماد ابن سلمة "([5]).

---

[1] انظر : أحمد بن حنبل ، (ت 241هـ) ، **المسند** ، مؤسسة قرطبة ، القاهرة ، ج 2 ص 334 . البخاري ، **الصحيح** ، دار ابن كثير ، اليمامة ، بيروت ، تحقيق : د. مصطفى ديب البغا ، ط 3 ، 1407هـ – 1987م ، ج 5 ص 2377 ، حديث رقم (6113). البيهقي ، أحمد بن الحسين بن علي أبو بكر البيهقي ،(ت 458هـ) ، **شعب الإيمان** ، مكتبة الرشد، تحقيق وتخريج : د. عبد العلي عبد الحميد ، الرياض ، ط 1، 1423 هـ – 2003 م ، ج 7 ص 30

[2] انظر : عبد الرحمن بن أبي حاتم ،(ت327هـ) ، **الجرح والتعديل** ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط 1 ، 1271هـ – 1952م ، ج 5 ص 254 .

[3] انظر : أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني،(ت227هـ) ، **الكامل في الضعفاء** ، دار الفكر، ط 3 ، تحقيق : د.سهيل زكار ، ج 4 ص 294 .

[4] انظر : **الجرح والتعديل** ، ج 5 ص 254.

[5] انظر : ابن حبان ، محمد بن حبان بن أحمد التميمي، أبو حاتم البستي ،(ت 354هـ) ، **المجروحين** ، تحقيق محمود إبراهيم زايد ،ج 2 ص 52 .

5 – وقال ابن عدي في آخر ترجمته بعد أن ساق له عدة أحاديث : " بعض ما يرويه منكر لا يتابع عليه، وهو في جملة من يكتب حديثه من الضعفاء "([1]).

6– وقال الدارقطني : " خالف فيه البخاري الناس، وليس بمتروك "([2]).

7 – ولخص هذه الأقوال ابن حجر في " التقريب "([3]) فقال : " صدوق يخطىء ".

قلت:(الألباني) :" ولا يخالف هؤلاء قول ابن المديني : " صدوق "([4]). وقول البغوي : " صالح الحديث "([5]) ، لأن الصدق لا ينافي سوء الحفظ . وأما قول البغوي ؛فشاذّ مخالف لمن تقدم ذكرهم فهم أكثر وأعلم ، وكأنه لذلك لم يورده الحافظ في ترجمة عبد الرحمن هذا من "مقدمة الفتح " ، بل ذكر قول الدارقطني وغيره من الجارحين، ولم يستطع أن يرفع من شأنه إلا بقوله :" ويكفيه رواية يحيى القطان عنه ". وقد ساق له حديثاً مما انتقده الدارقطني على البخاري لزيادة تفرد بها ، فقال الدارقطني :" لم يقل هذا غير عبد الرحمن، وغيره أثبت منه وباقي الحديث صحيح ". ولم يتعقبه الحافظ بشيء بل أقره .

وبالجملة فضعف هذا الراوي بعد اتفاق أولئك الأئمة عليه أمر لا ينبغي أن يتوقف فيه باحث، أو يرتاب فيه منصف . وإن مما يؤكد ذلك ما يلي :

العلة الثانية : وهي مخالفة الإمام مالك إياه في رفعه ، فقال في " الموطأ " : عن عبد الله بن دينار عن أبي صالح السمان أنه أخبره أن أبا هريرة قال : فذكره موقوفاً عليه وزاد : " في الجنة ". فرواية مالك هذه موقوفاً مع هذه الزيادة يؤكد أن عبد الرحمن لم يحفظ الحديث فزاد في إسناده فجعله مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ونقّص من متنه ما زاده فيه جبل الحفظ الإمام مالك رحمه الله تعالى .

وثمة دليل آخر على قلة ضبطه أن في الحديث زيادة شطر آخر بلفظ : " وإن العبد ليتكلم بالكلمة من سخط الله لا يلقي لها بالاً يهو ي بها في جهنم " . فقد أخرجه الشيخان من طريق أخرى عن أبي هريرة مرفوعاً به إلا أنه قال :"ما يتبين فيها يزل بها في النار أبعد مما بين المشرق والمغرب ". وعند الترمذي وحسّنه بلفظ :".. لا يرى بها بأساً يهوي بها سبعين خريفاً في النار ".

---

[1] انظر : **الكامل في الضعفاء** ، ج 4 ص 299 .

[2] انظر : ابن حجر ، **تهذيب التهذيب** ، دار الفكر ، ط 1 ، 1404 هـ – 1984 م ، ج 6 ص 187 .

[3] انظر : ابن حجر ، **تقريب التهذيب** ، دار الرشيد، حلب ، تحقيق: محمد عوَّامة ، ط 1 ، 1406هـ، ج 2 ص 344 .

[4] انظر : **تهذيب التهذيب** ، المرجع السابق نفسه .

[5] **المرجع السابق نفسه** .

وبعد فقط أطلت الكلام على هذا الحديث وراويه دفاعاً عن السنة ولكي لا يتقول متقول، أو يقول قائل من جاهل أو حاسد أو مغرض : إن الألباني قد طعن في " صحيح البخاري " وضعّف حديثه، فقد تبين لكل ذي بصيرة أنني لم أحكم عقلي أو رأيي كما يفعل أهل الأهواء قديماً وحديثاً ، وإنما تمسكت بما قاله العلماء في هذا الراوي وما تقتضيه قواعدهم في هذا العلم الشريف ومصطلحه من رد حديث الضعيف، وبخاصة إذا خالف الثقة"([1]) .
قلت : والقول ما قاله الشيخ الألباني من تقديم الجرح المفسر على التعديل في تضعيف رواية عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار في هذا الحديث وعدم ضبطه لها متناً وسنداً . وذلك لقوة الأدلة التي ساقها الشيخ من أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه . والله تعالى أعلم بالصواب .

الحديث الثاني :" كان له فرس يقال لها : الظَّرِب ، وآخر يقال له : اللِّزَاز " . ولفظ البخاري : "كان للنبي صلى الله عليه و سلم في حائطنا فرس يقال له اللَّحيف "([2]) .
قال الشيخ الألباني :" **ضعيف** ، أخرجه البيهقي عن أبي بن عباس ، عن أخيه مصدق بن عباس ، عن أبيه ، قال : فذكره مرفوعاً . قلت : وهذا إسناد مرسل ضعيف ؛ مصدق بن عباس ؛ لم أعرفه . **وأخوه أبيّ بن عباس ؛ ضعيف** كما في "التقريب" ، مع أنه من رجال البخاري كما يأتي ، وقد اتفقوا على تضعيفه ، منهم البخاري نفسه ؛ فقد قال :"ليس بالقوي" **!** **فالعجب منه كيف أخرج له هذا الحديث ؟!** وقد خالفه عبد المهيمن بن عباس بن سهل ، عن أبيه ، عن سهل بن سعد : "أنه كان عند سعد أبي سهل ثلاثة أفراس للنبي – صلى الله عليه وسلم – ... **(فذكرهما)** والثالث : اللحيف" .وعبد المهيمن بن عباس ؛ ضعيف أيضاً . ورواه ابن عدي عن أبيّ بن عباس بن سهل ، عن أبيه ، عن جده سهل مختصراً ؛ لم يذكر إلا "اللحيف" . **وهكذا مختصراً أخرجه البخاري** في "الجهاد" من "صحيحه" وهو الحديث الوحيد الذي أخرجه لأبيّ هذا .."([3]) .
قلت :وهذا الحديث كان مثار جدل بين العلماء بسبب راويه (أبيّ بن العباس) المتكلم فيه من قبل أئمة الجرح ،

---

[1] انظر : الألباني ، محمد ناصر الدين ، (ت 1999م) ، **السلسلة الضعيفة** ، دار المعارف ، الرياض ، ط 1 ، 1412 هـ – 1992 م ، ج 3 ص 463 ، حديث رقم (1299) .

[2] انظر : البخاري ، **الصحيح** ، كتاب الجهاد ، باب اسم الفرس و الحمار ، حديث رقم ، (2700) ، ج 3 ص 1049 .

[3] انظر : **السلسلة الضعيفة** ، ج 9 ص 236 ، حديث رقم (4226) .

فقد تكلم فيه:النسائي وقال:"ليس بالقوي" ([1])**،وابن عدي وقال :"** يُكتب حديثه وهو فرد المتون والأسانيد "([2]).

ونقل الحافظ ابن حجر قول الدولابي فقال : " قال البخاري ليس بالقوي ، وكان المزي غفل عن ذلك حالة النقل ، وإنما روى له البخاري في موضع واحد في ذكر خيل "([3]) . ثم أضاف ابن حجر : " قال ابن معين:" ضعيف"، وقال أحمد:" منكر الحديث"، وقال العقيلي:" له أحاديث لا يتابع على شئ منها" ، وقال الذهبي : " وإن لم يكن بالثبت فهو حسن الحديث "([4]) . **قلت : وذكره ابن حبان في الثقات**([5]) **، ثم لخص الحافظ ابن حجر** الحكم عليه قائلاً : " فيه ضعف ، وما له في البخاري غير حديث واحد "([6]) .

قلت : ومع التسليم للشيخ الألباني بأن (أبي بن عباس) ضعيف ومتكلم فيه ، إلا أننا قد نجد عذراً للبخاري في إخراج حديثه ؛ وذلك :

– بأن حديثه لم يكن في الأحكام ولا في العقائد .

– أن (أبي بن عباس) رواه عن أبيه(عباس) عن جده(سهل بن سعد) الساعدي ، وهذا يعني أنهم من عائلة واحدة نقلت خبراً وضبطته ، ويستحيل طروء الوهم والخطأ في روايتهم ، فيقول في الرواية : " كان للنبي صلى الله عليه و سلم في حائطنا فرس يقال له اللحيف " .فأفراد العائلة كلهم متأكدون من الخبر ؛ لا بل عاينوه وعايشوه .

– والظاهر من صنيع البخاري أنه انتقى من حديث (أبيّ بن عباس) هذا الحديث ؛ على اعتبار أنه من حديثه الصحيح ، فقد قلت بأنه ليس كل حديث الضعيف ؛ ضعيفٌ .

– ثم إن البخاري لما أخرجه لم يجد غيره في الباب ؛ فوضعه . مستأنساً بالقرائن السابقة .

---

[1] انظر : النسائي ، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب ، (ت303هـ) ، **الضعفاء والمتروكين** ، دار المعرفة ، بيروت ، تحقيق محمود ابراهيم زايد ، ط 1 ، 1406 هـ – 1986 م ، ص 149 .

[2] انظر : ابن عدي ، **الكامل في الضعفاء** ، ج 1 ص 421 .

[3] انظر : **تهذيب التهذيب** ، ج 1 ص 163 . قلت : مقصد كلام ابن حجر السابق أن الحافظ المزي – في تهذيب الكمال – نسب قول (ليس بالقوي) للدولابي ، والصحيح أنه قول البخاري ، فلذلك نبه عليه .انظر : المزي جمال الدين أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن ،(ت 7542هـ) ، **تهذيب الكمال** ، مؤسسة الرسالة ، تحقيق : د.بشار عواد معروف ، ط 4 ، 1406 – 1985 م.

[4] انظر : الذهبي ، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال** ، دار المعرفة ، بيروت ، تحقيق: علي محمد البجاوي ، ج 1 ص 78.

[5] انظر : ابن حبان ، محمد بن حبان بن أحمد التميمي، أبو حاتم البستي ، (ت354هـ) ، **الثقات** ، دار الفكر ، ط 1 ، 1395هـ – 1975م ، تحقيق : السيد شرف الدين أحمد ، ج 4 ص 54 .

[6] انظر : **تقريب التهذيب** ، ج 1 ص 96 .

الحديث الثالث :" بينا أنا قائم ، فإذا زمرة ، حتى إذا عرفتهم ؛ خرج رجل من بيني وبينهم فقال : هلم . فقلت : إلى أين ؟ قال : إلى النار والله ! قلت : وما شأنهم ؟ قال : إنهم ارتدوا بعدك على أدبارهم القهقرى . ثم إذا زمرة ، حتى إذا عرفتهم ؛ خرج رجل من بيني وبينهم فقال : هلم . قلت : أين ؟ قال : إلى النار والله ! قلت : ما شأنهم ؟ قال: إنهم ارتدوا بعدك على أدبارهم القهقرى ؛ فلا أراه يخلص منهم إلا مثل همل النعم ".

قال الشيخ الألباني : " **شاذ ؛ بل منكر . أخرجه البخاري من طريق محمد بن فليح: حدثنا** أبي قال : حدثني هلال عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت(الألباني) : **وهذا إسناد غريب، تفرد به البخاري دون مسلم وسائر أصحاب الصحيح ، وعلته عندي في إسناده ومتنه . أما الإسناد ؛ ففيه فليح بن سليمان ؛ وهو كما قال الحافظ نفسه في " التقريب ":** "**صدوق كثير الخطأ** "([1]). وقريب منه ابنه **محمد بن فليح** : قال الحافظ أيضاً :" **صدوق يهم** "([2]). وقال في ترجمته في مقدمة " الفتح " – بعد أن ذكر الخلاف فيه –: " أخرج له البخاري نسخة من روايته عن أبيه عن هلال بن علي عن عطاء ابن يسار عن أبي هريرة، وبعضها عن هلال عن أنس بن مالك، توبع على أكثرها عنده "([3]).

وقال في ترجمة (فليح) – بعد أن حكى الخلاف فيه أيضاً –: " **لم يعتمد عليه البخاري اعتماده على مالك وابن عيينة وأضرابهما، وإنما أخرج له أحاديث أكثرها في المناقب، وبعضها في الرقاق.** وروى له مسلم حديثاً واحداً وهو حديث الإفك "([4]). وقال الذهبي في " الكاشف "، : " قال ابن معين وأبو حاتم والنسائي: ليس بالقوي"([5]). ومما تقدم تعلم تساهل الحافظ في " الفتح " بعد الحديث: " ورجال سنده كلهم مدنيون، وقد ضاق مخرجه على الإسماعيلي، وأبي نعيم وسائر من استخرج على " الصحيح " ؛ فأخرجوه من عدة طرق عن البخاري عن إبراهيم ابن المنذر عن محمد بن فليح عن أبيه "([6]).

---

[1] انظر : ابن حجر ، **التقريب** ، ج 2 ص 448.

[2] **المرجع السابق** ، ج 2 ص 502 .

[3] انظر : ابن حجر ، **مقدمة الفتح** ، ص 442.

[4] **المرجع السابق** ، ص 435.

[5] انظر : الذهبي ، **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة** ، دار القبلة ، جدة ، ط 1 ، 1413هـ – 1992م ، ج 2 ص 125 .

[6] انظر : ابن حجر ، **فتح الباري** ، ج 11 ص 474 .

قلت(الألباني): **ووجه التساهل واضح – بعد أن عرفت تضعيفه للوالد والولد، وخصوصاً الأول منهما – ؛ فلا جرم أنْ أعرض عن تخريجه أصحاب الصحاح الآخرون ؛ كمسلم وأبي عوانة، وابن حبان وغيرهم . هذا ما يتعلق بالإسناد، وهو كما ترى ضعفاً ووهناً** "([1]).

قلت : وفي هذا الحديث وجدت أن الألباني ،ضعّف حديث البخاري بسبب ضعف الراوي (فليح بن سليمان ، (ت 168هـ)) وكذلك ابنه (محمد بن فليح ،(ت197هـ)) .والناظر في ترجمة (فليح بن سليمان) يجد أن: " يحيى بن معين قال:" فليح بن سليمان ليس بقوى ولا يحتج بحديثه" ،وقال أبو حاتم : " ليس بالقوى " ، وقال ابن عدي : " ولفليح أحاديث صالحة يرويها ؛ يروي عن نافع عن ابن عمر نسخة ، ويروي عن هلال بن علي عن عبد الرحمن بن أبي عمرة عن أبي هريرة أحاديث ، ويروي عن سائر الشيوخ من أهل المدينة ، مثل أبي النضر وغيره أحاديث مستقيمة وغرائب ؛ وقد اعتمده البخاري في صحيحه وروى عن الكثير وهو عندي لا بأس به. " ، وقال الذهبي : " كان صادقاً عالماً صاحب حديث، وما هو بالمتين ، وقد قال الدارقطني لا بأس به، واحتج به الشيخان، وأما يحيى بن معين فقال: ليس بقوي، وقال مرة: ضعيف، وقال مرة: ليس حديثه بذاك الجائز.وقال أبو داود: لا يحتج به.وقال النسائي: ليس بالقوي " ، ..وحديثه في رتبة الحسن ".وقال ابن حجر : " قال الحاكم أبو أحمد :"ليس بالمتين عندهم" وقال الدار قطني:" يختلفون فيه ،وليس به بأس"، وقال ابن أبي شيبة:" قال علي بن المديني:" كان فليح وأخوه عبدالحميد ؛ضعيفين" . وقال البرقي عن ابن معين: ضعيف ، وهم يكتبون حديثه ويشتهونه. وقال الساجي:" هو من أهل الصدق؛ ويهم" . وذكره ابن حبان في الثقات"([2]).

قلت : وأزيد بياناً على حُسن حديثه ، وأن البخاري إنما انتقى من صحيح حديثه ، بما قاله ابن عدي من أن له أحاديث صالحة ، وأخرى مستقيمة ، وبما قاله الحافظ ابن حجر : " لم يعتمد عليه البخاري اعتماده على مالك وابن عيينة وأضرابهما وإنما أخرج له أحاديث أكثرها في المناقب وبعضها في الرقاق "([3]) . وبذلك تنزاح شبهة إخراج البخاري لحديثه واحتجاجه به .

---

[1] انظر : **السلسلة الضعيفة** ، ج 14 ص 1033 ، حديث رقم **(6945)** .

[2] انظر ترجمته : ابن أبي حاتم ، **الجرح والتعديل** ، ج 7 ص 84 ، ابن عدي ، **الكامل في الضعفاء** ، ج 6 ص 30 ، الذهبي ، **تذكرة الحفاظ** ، ج 1 ص 223 ، ابن حجر ، **التهذيب** ، ج 8 ص 272 .

[3] انظر : ابن حجر ، **مقدمة الفتح** ، ص 435 . **قلت : ويقصد ابن حجر أن البخاري تساهل في إخراج حديث (فليح) فقط في الفضائل والمناقب والرقاق ، التي لا تدخل في الأحكام ولا في العقائد .**

وعليه فالقول قول الإمام البخاري لا قول الشيخ الألباني([1])!! ولا غرو أن الشيخ الألباني يقول عن حديث فليح : " **<u>فلا ضير على أصل حديثه</u> ما دام أنه لم يتفرد به** "([2]).وهذا يعني أن لفليح أحاديث صالحة . فالذي ظهر لي من صنيع الألباني مع أحاديث فليح :

* أنه يقبلها ما لم يتفرد أو يخالف .وفي هذا الحديث تفرد البخاري بإخراج حديث فليح([3]) ، فلم يرضه الألباني .

* ثم إن الألباني قد اعتمد على ما لم يتفرد به (فليح) في تقوية أحاديث أخرى لتقويتها([4]) .

* ويقول عن إسناد فيه (فليح):" ولكن لا يلزم من ذلك أن يكون سند الحديث بالذات صحيحاً لجواز أن يكون فيه من تُكلم فيه ، وإن كان صاحب الصحيح احتج به ، فإنه يجوز أن ذلك لأنه لم يثبت جرحه عنده ، أو أنه كان ينتقي من حديثه ، مع اعتقاده أن فيه ضعفاً يسيراً لا يسقط به حديثه جملة عنده ، خلافاً لغيره "([5]).

قلت : وهذا ما فعله البخاري بالضبط .

قلت : وفي نهاية هذا القسم ، لا بد من الإشارة إلى أن الشيخ الألباني قد غمز بعض أسانيد البخاري لوجود رواة متكلم فيهم (من رجال الصحيح) ؛ مثل : (خالد بن مخلد([6]) ، أبو بكر بن عياش([1]) ، والفضيل بن سليمان([2]))

---

[1] **قلت : وقد اعترض الشيخ الألباني على البخاري إخراج حديث (فليح بن سليمان) بشكل عام ، في عدة مواضع من (السلسلة الضعيفة)** ، وهي : حديث رقم (4839) ، ج 10 ص 396 ، حديث رقم (6947) ، ج 14 ص 1037 ، حديث رقم (6950) ، ج 14 ص 142 .

[2] انظر : الألباني ، **السلسلة الصحيحة** ، ج 1 ص 477 . **إرواء الغليل** ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط 2 ، 1405هـ – 1985م ، ج 2 ص 16 .

[3] **قلت : ضعف الشيخ حديثاً آخر تفرد بإخراجه البخاري من طريق فليح** . انظر : **السلسلة الضعيفة** ، ج 14 ص 1037 ، حديث رقم (6947).

[4] انظر : **المرجع السابق** ، ج 6 ص 485 ، ج 7 ص 37 ، و**صحيح أبي داود** ، مؤسسة غراس ،ط 1 ، 1423 هـ – 2002 م

ج 4 ص 90 .

[5] انظر : **السلسلة الضعيفة** ، ج 2 ص 177 .

[6] **خالد بن مخلد** : قال أبو حاتم :" يكتب حديثه" ، وقال أحمد بن حنبل : " له أحاديث مناكير " ، وقال ابن معين : " ما به بأس" ، وقال ابن عدي : " ولم أجد في كتبه أنكر مما ذكرته فلعله توهما منه أو حملا على الحفظ وهو عندي إن شاء الله لا بأس به " ،وقال أبو داود : صدوق يتشيع " ، وقال ابن سعد: منكر الحديث، مفرط في التشيع" ،وساق له الذهبي حديثا وقال عنه : " هذا حديث غريب جدا، لولا هيبة الجامع الصحيح لعدوه (4) في منكرات خالد بن مخلد، وذلك لغرابة لفظه " وقال الحافظ ابن حجر :" وذكره الساجى والعقيلي في الضعفاء". وقال أيضاً –رادّاً على بعض ما جُرح به– : " <u>أما التشيع</u> ،فإنه إذا كان ثبت الأخذ والأداء ؛ لا يضره

القسم الثاني : الأحاديث التي ضعّفها الشيخ بسبب شذوذ أو غرابة أو نكارة أحد ألفاظ المتن .

الحديث الأول :" لا عقوبة فوق عشر ضربات إلا في حد من حدود الله " .

قال الشيخ الألباني : " منكر بلفظ: "العقوبة ".أخرجه البخاري قال حدثنا عمرو بن علي: حدثنا فضيل بن سليمان حدثنا مسلم بن أبي مريم حدثني عبد الرحمن بن جابر عمن سمع النبي صلى الله عليه وسلم قال:... فذكره.

قلت(الألباني) : هذا اللفظ بهذا الإسناد من أفراد البخاري ، وعلته: الفضيل هذا ؛ فإنه – كما قال الحافظ –:

"صدوق له خطأ كثير، وإنما روى له البخاري متابعة" – كما حققه الحافظ في " مقدمة الفتح " – ، وهذا الحديث من هذا القبيل، فإنه إنما ساقه عقب روايته بإسناده عن سليمان بن يسار عن

، لا سيما ولم يكن داعية إلى رأيه ؛ وأما المناكير؛ فقد تتبعها أبو أحمد ابن عدي من حديثه ،وأوردها في كامله ،وليس فيها شيء مما أخرجه له البخاري ،بل لم أر له عنده من أفراده سوى حديث واحد ،وهو حديث أبي هريرة "من عادى لي ولياً .. الحديث"، وروى له الباقون سوى أبي داود. **انظر ترجمته :** ابن أبي حاتم ، **الجرح والتعديل** ، ج 3 ص 354 ، ابن عدي ، **الكامل** ، ج 3 ص 34، الذهبي ، **ميزان الاعتدال** ، ج 1 ص 640 . ابن حجر ، **التهذيب** ، ج 3 ص 102 ، ابن حجر ، مقدمة الفتح ، ص 400 .

[1] **أبو بكر بن عياش : قال الحافظ ابن حجر :** " قال أحمد ثقة وربما غلط ،وقال أبو نعيم:" لم يكن في شيوخنا أكثر غلطاً منه، وسئل أبو حاتم عنه وعن شريك فقال:" هما في الحفظ سواء ؛غير أن أبا بكر أصح كتاباً "، وذكره ابن عدي وقال:" لم أجد له حديثاً منكراً من رواية الثقات عنه "،وقال ابن حبان:" كان يحيى القطان وعلي بن المديني يسيئان الرأي فيه ؛وذلك أنه لما كبر ساء حفظه فكان يهم " ،وقال ابن سعد:" كان ثقة صدوقاً عالماً بالحديث إلا أنه كثير الغلط " ،وقال العجلي :"كان ثقة صاحب سنة وكان يخطئ بعض الخطأ "، وقال يعقوب بن شيبة:" كان له فقه وعلم ورواية وفي حديثه اضطراب" ، قلت (ابن حجر):"لم يرو له مسلم إلا شيئاً في مقدمة صحيحه، وروى له البخاري أحاديث منها في الحج بمتابعة الثوري عن عبد العزيز عن أنس في صلاة الظهر والعصر بمنى يوم التروية ومنها في الصوم بمتابعة ابن عيينة وآخرين عن أبي إسحاق الشيباني عن ابن أبي أوفى في الفطر عند غروب الشمس ومنها في الفتن حديثه عن أبي حصين عن أبي مريم الأسدي عن عمار أنه قال في عائشة هي زوجة نبيكم في الدنيا والآخرة وفي الحديث قصة ومنها في التفسير بمتابعة جرير وغيره عن حصين عن عمرو بن ميمون عن عمر في قصة قتله وقصة الشورى" .**انظر : مقدمة الفتح** ، ص 455 . **وقال في "التقريب"** : " ثقة عابد ، إلا أنه لما كبر ، ساء حفظه ، وكتابه صحيح " . انظر : ج 2 ص 624 .

[2] **فضيل بن سليمان** النميري أبو سليمان البصري . قال الحافظ ابن حجر :" قال الساجي:" كان صدوقاً وعنده مناكير"، وقال ابن معين :"ليس بثقة "،وقال أبو زرعة :"لين الحديث ؛روى عنه علي بن المديني ،وكان من المتشددين"، وقال أبو حاتم :"يكتب حديثه وليس بالقوي "،وقال النسائي:" ليس بالقوي" . قلت(ابن حجر) :"روى له الجماعة ، وليس له في البخاري سوى أحاديث توبع عليها" وقال ابن حجر في" التقريب :" صدوق له خطأ كثير" . انظر : ج 2 ص 447 ، وانظر له : **مقدمة الفتح** ، ص 435.

عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله عن أبي بردة رضي الله عنه قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول: فذكره بلفظ:" لا يجلد فوق عشر جلدات... " الحديث.وبهذا اللفظ رواه بقية الستة وغيرهم ..وإنّ من تساهل الحافظ تجاه " صحيح البخاري " أنه بدل أن يحقق في هذا الحديث ما استفدناه منه – من تضعيفه لراويه (فضيل)– أغفل الكلام عنه ؛ بل وذكر متابعاً للبخاري في روايته إياه عن عمرو بن علي، ألا وهو (علي بن إسماعيل بن حماد)، والبخاري ليس بحاجة لمتابع – كما لا يخفى –، هذا لو كان (علي) هذا ثقة ؛ فكيف وهو – كما في "اللسان " – كان اختلط في آخر عمره ؟! ولو جاز لنا أن نحابي الإمام البخاري ؛ لقلنا: إنه قد توبع الفضيل على لفظه، ولكن معاذ الله! أن نحابي في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أحداً ؛ ذلك لأن المتابع مثل المتابع أو أسوأ منه – كما يأتي – ؛ فقد قال ابن أبي حاتم في " العلل " :" سألت أبي عن حديث رواه المسيب بن واضح عن حفص بن ميسرة عن مسلم بن أبي مريم عن ابن جابر عن جابر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:... (فذكر الحديث) ؟ قال أبي:هذا خطأ ؛ والصحيح ما رواه ابن وهب عن عمرو بن الحارث ".

قلت(الألباني): يشير إلى حديث سليمان بن يسار – المتقدم آنفاً –... عن أبي بردة، وكان قد ذكره من طريق عمرو –المذكور– والليث عن بكير بن الأشج عن سليمان به، وقال: إنه أصح .

والمسيب بن واضح : من شيوخ أبي حاتم، وقد ذكر ابنه عنه في " الجرح " أنه سئل عنه ؟ فقال:"صدوق، كان يخطئ كثيراً ، فإذا قيل له ؛ لم يقبل ". وضعفه الدارقطني"([1]).

قلت : إن غمز الشيخ الألباني لإسناد البخاري الذي فيه (فضيل بن سليمان) له وجه ، وذلك لأن (فضيل) متكلم فيه بالفعل من حيث أنه له مناكير ، وأنه كثير الخطأ – كما مرّ معنا – ولكن لا بد من النظر في كيفية إخراج البخاري لحديثه !

في بداية الباب أخرج البخاري حديث سليمان بن يسار عن عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله عن أبي بردة ؛ بلفظ (لا يجلد فوق عشر جلدات إلا في حد من حدود الله) .

ثم قام بذكر حديث (فضيل بن سليمان) عن مسلم بن أبي مريم حدثني عبد الرحمن بن جابر عمن سمع النبي ...بلفظ (لا عقوبة فوق عشر ضربات إلا في حد من حدود الله) .

ثم وفي نهاية الباب ذكر حديث يحيى بن سليمان حدثني ابن وهب أخبرني عمرو أن بكيراً حدثه قال بينما أنا جالس عند سليمان بن يسار إذ جاء عبد الرحمن بن جابر فحدث سليمان بن يسار

[1] انظر : **السلسلة الضعيفة** ، ج 14 ص 1056 ، حديث رقم (6959) .

ثم أقبل علينا سليمان بن يسار فقال حدثني عبد الرحمن بن جابر أن أباه حدثه أنه سمع أبا بردة الأنصاري قال...بلفظ (لا تجلدوا فوق عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله)([1]) .

قلت : فالظاهر من صنيع البخاري أنه أخرج حديث (فضيل) بين الحديثين السابقين لبيان :

أولاً : أن فضيل لم يضبط لفظ الحديث ، ولم يُقِم إسناده .

ثانياً : لبيان الراوي المجهول في رواية (فضيل) وهو في قوله (عمن سمع النبي) ففي الحديث الأول يظهر أن عبد الرحمن بن جابر رواه عن أبي بردة ، ثم في الحديث الثالث رواه عبد الرحمن بن جابر عن أبيه(جابر) عن أبي بردة!([2]) .

ثالثاً : ذَكَرَ حديث (فضيل) حتى لا يُستدرَك (على البخاري) بأن هناك لفظ آخر لمتن الحديث رواه (فضيل) .

رابعاً :قلت : وأخرج عبد الرزاق هذا الحديث بمثل لفظ (فضيل) ؛ فقال أخبرنا ابن جريج قال وأخبرني مسلم بن أبي مريم أن عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله أخبره عن رجل من الأنصار أن النبي صلى الله عليه و سلم قال:" لا عقوبة فوق عشرة أسواط إلا أن يكون في حد من حدود الله "([3]) .

قلت : وفي هذا الحديث يقول ابن جريج (أخبرني) .وهي متابعة صحيحة منه لفضيل ؛ مما يعني أن فضيل وابن جريج روياه (بلفظ واحد وهو "لا عقوبة") ، وهذا يعني أن فضيل حفظ متن الحديث . وأيضاً فيه إبهام الصحابي (والجهالة بالصحابي لا تضر) قال الحافظ ابن حجر : " ولم يقدح هذا الاختلاف عن الشيخين في صحة الحديث فإنه كيفما دار يدور على ثقة "([4]).

وبناء على القرائن السابقة فإن استنكار الشيخ الألباني على الإمام البخاري لا وجه له مع وجود المتابع لـ(فضيل) .

ثم إن الشيخ الألباني قد ذكر أن (أبا حاتم) صحح رواية ابن وهب عن عمرو بن الحارث وقدمها ؟!

---

[1] انظر : البخاري ، **الصحيح** ، باب كم التعزير والأدب ، ج 6 ص 2511–2512 .حديث رقم (6457،6456، 6458).

[2] **قلت : وقد بيّن الترمذي أن قوله عن أبيه ، خطأ ، والصواب عن أبي بردة** . انظر : الترمذي ، محمد بن عيسى،(ت279هـ) ، **السنن** ، دار إحياء التراث العربي، بيروت ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، ج 4 ص 63 .

[3] انظر : عبد الرزاق الصنعاني ، **المصنف** ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط 2 ، 1403هـ ، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي

ج 7 ص 413 .

[4] انظر : **فتح الباري** ، ج 12 ص 177 .

قلت : إن أبا حاتم إنما كان تعليقه على الزيادة في الإسناد ، فصحح الإسناد الذي فيه الزيادة وهي (عن أبيه) فقال ابن أبي حاتم : " سألت أبي عن حديث ؛ رواه الليث ، عن بكير بن الأشج ، عن سليمان بن يسار ، **عن عبد الرحمن بن جابر ، عن أبي بردة بن نيار ، عن النبي** صلى الله عليه وسلم ، قال : لا يجلد فوق عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله.

قال أبي : **رواه ابن وهب ، عن عمرو بن الحارث** ، عن بكير بن الأشج ، عن سليمان بن يسار ، **عن عبد الرحمن ابن جابر ، عن أبيه ، عن أبي بردة بن نيار ، عن النبي** صلى الله عليه وسلم ، قال : لا يجلد فوق عشرة أسواط إلا في حد.

قال أبي : رواه حفص بن ميسرة ، عن مسلم بن أبي مريم ، عن ابن جابر ، عن جابر ، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

قلت لأبي : أيهما أصح ؟ قال : حديث عمرو بن الحارث"([1]).

قلت : ولم أقف على تعليق من أبي حاتم على لفظ(لا عقوبة) ، ولفظ(لا يجلد) .

ثم إن البخاري – لله دره – اعتمد أولاً على حديث سليمان بن يسار عن عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله عن أبي بردة ؛ بلفظ (لا يجلد فوق عشر جلدات إلا في حد من حدود الله) .وهذا الذي ارتضاه فوضعه أول حديث في الباب ، ثم ذكر بعده الحديثين اللذين يوجد فيهما المشاكل في الإسناد وفي اللفظ .

لذلك فلا يعاب عليه إخراج مثل هذا الحديث ، فالبخاري له جملة من الأغراض في كيفية وضع أحاديث الباب من حيث بيان (السماعات أو بيان الوصل والإرسال أو غيرها)([2]) .

الحديث الثاني : " بينا أنا قائم ، فإذا زمرة ، حتى إذا عرفتهم ؛ خرج رجل من بيني وبينهم فقال : هلم . فقلت : إلى أين ؟ قال : إلى النار والله ! قلت : وما شأنهم ؟ قال : إنهم ارتدوا بعدك على أدبارهم القهقرى . ثم إذا زمرة ، حتى إذا عرفتهم ؛ خرج رجل من بيني وبينهم فقال : هلم . قلت : أين ؟ قال : إلى النار والله ! قلت : ما شأنهم ؟ قال: إنهم ارتدوا بعدك على أدبارهم القهقرى ؛ فلا أراه يخلص منهم إلا مثل همل النعم "

قلت :قد ذكرت أن الشيخ الألباني ضعف هذا الحديث لعلتين :

الأولى : أسناده وفيه فليح بن سليمان وابنه . وتكلمت عليه .

---

[1] انظر : ابن أبي حاتم ، (327هـ)، **علل الحديث** ، مكتبة الرشد ، ط 1 ، 1424هـ- 2003م ، تحقيق: د.إبراهيم اللاحم ، ج 2 ص 155 .

[2] **قلت : وهذه الأغراض ظهرت جلية لي في أثناء مرحلة دراسة الدكتوراة ، حيث أشار إلى هذه الأغراض فضيلة الأستاذ الدكتور عبد الكريم الوريكات حفظه الله تعالى وتتبعناها .**

الثانية : متنه . وهي مدار بحثي في هذا القسم .

قال الشيخ الألباني : " وهذا إسناد غريب، تفرد به البخاري دون مسلم وسائر أصحاب الصحيح ، وعلته عندي في إسناده ومتنه ... وأما ما يتعلق بالمتن: ففيه مخالفة لأحاديث الحوض الكثيرة جداً ، وهي قد جاوزت الثلاثين حديثاً أو قريباً من ذلك عند البخاري وغيره ....،

ويمكن حصر المخالفة فيما يأتي:

أولا: قوله: " بينا أنا نائم ". فجعل القصة رؤيا منامية، والأحاديث **كلها خالية عن هذه الزيادة المنكرة،** ومن غرائب الحافظ ابن حجر أنه تأولها ؛ فقال :"(بينا أنا نائم) ؛ كذا بالنون للأكثر، وللكشميهيني**!** "قائم ".. بالقاف، وهو أوجه، والمراد به: قيامه على الحوض يوم القيامة، ووجه الأول بأنه رأى في المنام في الدنيا ما سيقع له في الآخرة ".

قلت: هذا تأويل، والتأويل فرع التصحيح – كما يقول العلماء –، ولا بأس بمثله لو كان الراوي له ثقة جبلاً في الحفظ، وهيهات هيهات . ولو أننا سلمنا جدلاً بصحة هذا التأويل ؛ **فيرد عليه الوجوه التالية:**

ثانيا: قوله : "خرج رجل من بيني وبينهم – مرتين –، **منكر أشد الإنكار رواية ومعنى** ؛ أما الرواية: فلأنه مخالف لكل أحاديث الحوض عن أبي هريرة وغيره، وهي على ثلاث روايات بعد قوله عليه السلام: " فأقول: يارب**!**

أصحابي. قال: فيقول... "، وفي رواية ثانية: " فيقال "، زاد مسلم في رواية عن أبي هريرة: " فيجيبني ملك، فيقول:... ".

وأما من حيث المعنى فواضح ؛ لأن القائل هو: الله، والمبلغ هو: الملك، وكأن الحافظ ابن حجر رحمه الله غفل عن هذه الحقائق فقال :"المراد بالرجل: الملك الموكل بذلك، ولم أقف على اسمه، وهذا من الغرابة بمكان ؛ فإن الرجل لغة هو: الذكر البالغ من بني آدم، والملائكة لا توصف برجولة ولا أنوثة".

ثالثا: أنه جعل الذين ارتدوا القهقرى زمرتين، **وهذا ما تفرد به هذا الحديث المنكر** . والله سبحانه وتعالى أعلم"([1]).

قلت " العجب كل العجب من انتقاد الشيخ الألباني للحافظ ، وذلك :

أولاً : قول الألباني : "فجعل القصة رؤيا منامية ، والأحاديث **كلها خالية عن هذه الزيادة المنكرة " !**

[1] انظر : **السلسلة الضعيفة** ، ج 14 ص 1034 ، حديث رقم (6945) .

قلت :إن قوله هذا مردود برواية الأكثر لهذا اللفظ (بينما أنا نائم) .ثم لا يوجد مانع من أن يكون في المنام ! لأن رؤيا النبي صلى الله عليه وسلم حق . وهناك أحاديث كثيرة في صحيح البخاري وغيره ، عن النبي صلى الله عليه وسلم يقول فيها :"بينما أنا نائم " ؛ أي أنه رأى في المنام في الدنيا ما سيقع له في الآخرة وهذا ليس بمستبعد لموافقته للأحاديث الصحيحة التي رواها البخاري وغيره ، يحدث فيها عن أحداث الآخرة وما يحصل فيها([1]) .ولا أدري ما وجه النكارة فيها ؟!

ثانياً : قول الألباني :" قوله: "خرج رجل من بيني وبينهم – مرتين –، **منكر أشد الإنكار رواية ومعنى**" .

قلت : وهذا الإنكار مستنكر منه رواية ومعنىً ، <u>فأما رواية</u>ً ؛ <u>فإن</u> الشيخ الألباني استدل على استنكاره برواية أبي هريرة قوله :" فأقول: يارب**!**أصحابي. قال: فيقول... "، وفي رواية ثانية: " فيقال "، زاد مسلم في رواية عن أبي هريرة: " فيجيبني ملك، فيقول:... ".

فرواية الإمام مسلم ترد عليه وهي قوله : " فيجيبني ملك، فيقول.." ، وفيه دلالة على وجود حوار للنبي صلى الله عليه وسلم مع أحد الملائكة .

<u>وأما من ناحية المعنى</u> ؛ فاستنكر الشيخ الألباني أن يكون الملك رجلاً **!!**فقال : " فإن الرجل لغة هو: الذكر البالغ من بني آدم، والملائكة لا توصف برجولة ولا أنوثة" **؟!**

قلت : إن الأحاديث الصحيحة الكثيرة تخبر بأن الله تعالى كان يرسل الملك على هيئة رجل ، فليس المراد ذكر أو أنثى، ويدل على هذا حديث:"بينا نحن عند رسول الله –صلى الله عليه وسلم– إذ طلع علينا **<u>رجل</u>** شديد بياض."([2]) ، وحديث : ما كنت بأعلم به من رجل منكم **<u>وأنه لجبريل عليه السلام نزل في صورة دحية الكلبي</u>**.."([3]) .

<u>ثالثاً</u> : قول الشيخ الألباني : " أنه جعل الذين ارتدوا القهقرى **<u>زمرتين</u>**" ، فاعتبر قوله زمرتين ؛" **مما تفرد به هذا الحديث المنكر**" .

---

[1] انظر : البخاري ، **الصحيح** ، ج 3 ص 1270 ، وفيه : " بينما أنا نائم أطوف بالكعبة فإذا رجل آدم سبط الشعر..." ، وقول النبي : " بينما أنا نائم رأيت في يدي سوارين من ذهب..." ، **الصحيح**، ج 3 ص 1325 ، وقوله:" بينما أنا نائم رأيتني في الجنة فإذا امرأة تتوضأ.."، **الصحيح** ، ج5 ص 2004 ، وقوله : " بينما أنا نائم رأيت الناس يعرضون علي وعليهم قمص .." ،**الصحيح** ، ج 6 ص 2571 .وقوله:" بينا أنا نائم رأيت أنى أنزع على حوضى أسقى الناس"، **الصحيح** ، ج 6 ص 2576.

[2] انظر : مسلم ، **الصحيح** ، باب معرفة الإيمان والإسلام والقدر وعلامة الساعة ، ج 1 ص 28 .

[3] انظر ، النسائي ، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب ، (ت303هـ) ، **السنن الكبرى** ، دار الكتب العلمية ،بيروت ،ط 1 ، 1411هـ – 1991م ، تحقيق : د.عبد الغفار سليمان البنداري ، ج 6 ص 528 .

قلت : وما المانع من كونهما زمرتين ، زمرة من الكفار وزمرة من العصاة ! أو زمرة من المرتدين وزمرة من المنافقين ، أو زمرة من أصحاب الكبائر وزمرة من الظلمة المترفون في الجور .أو زمرة تشمل كل مبتدع في الدين وزمرة رأت النبي وغيرت وهم الذين قال عنهم في الحديث (أصحابي)([1]) . والله تعالى أعلم بالصواب .

الحديث الثالث : " **إذا وسد الأمر إلى غير أهله ؛ فانتظر الساعة** " .

قال الشيخ الألباني : " **ضعيف . أخرجه (البخاري ، وأحمد)** ([2]) من طريق فليح بن سليمان ، **فأما البخاري فقال** :حدثنا محمد بن سنان قال حدثنا فليح (ح) . وحدثني إبراهيم بن المنذر قال حدثنا محمد بن فليح قال حدثني أبي قال حدثني هلال بن علي عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة قال :" بينما النبي صلى الله عليه وسلم في مجلس يحدث القوم، جاءه أعرابي فقال: متى الساعة ؟ فمضى رسول الله صلى الله عليه وسلم يحدث . فقال بعض القوم : سمع ما قال ، فكره ما قال ؛ وقال بعضهم: بل لم يسمع .حتى قضى حديثه قال :" أين – أراه – السائل عن الساعة " ؟ قال: ها أنا يا رسول الله! قال :" فإذا ضيعت الأمانة ؛ فانتظر الساعة ". قال: كيف إضاعتها ؛ قال:... فذكره .

قلت(الألباني): **وهذا إسناد ضعيف، تفرد به البخاري دون بقية الستة وسائر المشاهير ، وعلته : فليح بن سليمان** ؛ فإنه – وإن كان صدوقاً ؛ فهو – كثير الخطأ ؛ كما صرح به أعرف الناس برجال البخاري ؛ ألا وهو الحافظ ابن حجر العسقلاني "([3]) .

قلت : نسب الشيخ الألباني إلى الإمام البخاري تفرده برواية إسناد هذا الحديث .

وهذا الحديث رواه الإمام البخاري في موضع آخر من صحيحه في كتاب الرقاق([4])، لكنه أورده مختصراً، وأورده من طريق محمد بن سنان –بهذا الإسناد الذي ذكره في هذا الموضع– أن النبي

---

[1] انظر : المباركفوري، محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم أبو العلا ،(ت 1353هـ) ، **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي** ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ج 7 ص 93 .قلت : وقال البدر العيني : " **وهذا يشعر بأنهم صنفان كفار وعصاة** " . انظر : البدر العيني ، **عمدة القاري شرح صحيح البخاري** ، ج 33 ص 409 .

[2] انظر : البخاري ، **الصحيح** ، ج 1 ص 33 ، باب من سئل علما وهو مشتغل في حديثه فأتم الحديث ثم أجاب السائل ، و ج 5 ص 2382 ، باب رفع الأمانة . أحمد ، **المسند** ، ج 2 ص 361 .

[3] انظر : **السلسلة الضعيفة** ، ج 14 ص 1037 ، حديث رقم (6947) .

[4] انظر : البخاري ، **الصحيح** ، ج 5 ص 2382 .

صلى الله عليه وسلم قال: " إذا ضيعت الأمانة فانتظر الساعة ؛قال: وكيف إضاعتها يا رسول الله؟! قال: إذا أسند الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة" .

وكذلك روى هذا الحديث من أئمة الحديث :

1- **الإمام أحمد** قال: حدثنا يونس و سريج ، قالا : حدثنا فليح([1]) ؛ بهذا الإسناد الذي أورده البخاري في صحيحه

و يونس هو ابن محمد المؤدب ، و سريج هو ابن النعمان .

2- **الإمام البيهقي** من طريق أحمد بن علي الخزاز قال: حدثنا سريج بن النعمان ، قال: حدثنا فليح .وساق هذا الإسناد([2]).

3-**الإمام ابن حبان** من طريق محمد بن المثنى قال: حدثنا عثمان بن عمر ، قال: حدثنا فليح بن سليمان .

بهذا الإسناد([3]).

إذاً: الرواة عن فليح بن سليمان : ابنه محمد بن فليح ، و محمد بن سنان عند البخاري([4]) ، و يونس بن محمد و سريج بن النعمان عند أحمد ، و عثمان بن عمر عند ابن حبان ، هؤلاء خمسة يروون هذا الحديث عن فليح بن سليمان ، عن هلال بن علي ، عن عطاء بن يسار ، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

قلت : وبذلك لم ينفرد البخاري بإخراج حديث فليح هذا ، بل كلهم ذكره على سبيل الاحتجاج ، فالبخاري رواه عن (محمد بن فليح و محمد بن سنان) واشترك معهما (يونس بن محمد وسريج بن النعمان وعثمان بن عمر) فخمسة من الرواة رواه عن فليح مما يعني :

1 -صحة ضبط فليح للحديث ، يعني أنه حفظه .

2 -صحة إخراج البخاري لحديث فليح هذا مما يعني أنه كان ينتقي من حديثه – كما مر – .

[1] انظر : أحمد ، **المسند** ، ج 2 ص 361 .

[2] انظر : البيهقي ، **السنن الكبرى** ، باب لا يولى الوالي امرأة ولا فاسقاً ولا جاهلاً أمر القضاء ، ج 10 ص 118 .

[3] انظر : ابن حبان ، **الصحيح** ، ذكر الخبر الدال على إباحة إعفاء المسؤول عن العلم عن إجابة السائل على الفور ، ج 1 ص 307 .

[4] **قلت : الإمام البخاري روى هذا الحديث من طريقين له عن فليح بن سليمان ؛ بإسناد عال وإسناد نازل، والراوي المشترك بين الإسنادين محمد بن فليح .**

3 -وبذلك فلا وجه لإعلال الشيخ الألباني لهذا الحديث بتفرد البخاري به من طريق فليح .

والله تعالى أعلم بالصواب .

القسم الثالث : إدراج لفظ زائد في الحديث وهو ليس منه .

حديث : إن أمتي يأتون يوم القيامة غراً محجلين من آثار الوضوء، فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل ".

قال الشيخ الألباني :" **مدرج الشطر الآخر** .وإنما يصح مرفوعا شطره الأول، وأما الشطر الآخر : " فمن استطاع.. " **فهو من قول أبي هريرة أدرجه بعض الرواة في المرفوع**، وإليك البيان :

أخرجه البخاري([1]) والبيهقي وأحمد عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن نعيم المجمر أنه قال : رقيت مع أبي هريرة على ظهر المسجد، وعليه سراويل من تحت قميصه، فنزع سراويله، ثم توضأ، وغسل وجهه ويديه، ورفع في عضديه الوضوء، ورجليه، فرفع في ساقيه، ثم قال : إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : فذكره . والسياق لأحمد ، **وليس عند البخاري ذكر السراويل والقميص ولا غسل الوجه والرجلين .**

ثم أخرجه مسلم والبيهقي أيضاً من طريق عمرو بن الحارث عن سعيد بن أبي هلال به . أنه رأى أبا هريرة يتوضأ فغسل وجهه ويديه حتى كاد يبلغ المنكبين، ثم غسل رجليه حتى رفع إلى الساقين، الحديث مثله، **وابن أبي هلال مختلط عند الإمام أحمد، لكنه تويع** ، ...**ثم أخرجه أحمد من طريق فليح بن سليمان** عن نعيم بن عبد الله به بلفظ : أنه رقى إلى أبي هريرة على ظهر المسجد، فوجده يتوضأ، فرفع في عضديه، ثم أقبل علي فقال : إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : فذكره بلفظ :" إن أمتي يوم القيامة هم الغر المحجلون... " إلا أنه زاد : فقال نعيم : لا أدري قوله : " من استطاع أن يطيل غرته فليفعل " من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم أو من قول أبي هريرة !

قلت(الألباني) : **و فليح بن سليمان وإن احتج به الشيخان ففيه ضعف من قبل حفظه، فإن كان قد حفظه، فقد دلنا على أن هذه الجملة في آخر الحديث : " من استطاع... " قد شك نعيم في كونها من قوله صلى الله عليه وسلم،** وقد قال الحافظ في " الفتح " :ولم أر هذه

---

[1] انظر : البخاري ، **الصحيح** ، باب فضل الوضوء والغر المحجلون من آثار الوضوء ، ج 1 ص 63 .

الجملة في رواية أحد ممن روى هذا الحديث من الصحابة وهم عشرة، ولا ممن رواه عن أبي هريرة غير رواية نعيم هذه، والله أعلم.

قلت(الألباني) : ... **وقد حكم غير واحد من الحفاظ على هذه الجملة أنها مدرجة في الحديث من كلام أبي هريرة** ،كالمنذري وابن تيمية وابن القيم ... "([1]).

قلت : في هذا الحديث أشار الشيخ إلى ضعف الزيادة الموجودة في الشطر الأخير من الحديث : " فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل" .وأما باقي الحديث من شطره الأول فهو صحيح ومخرج في (السلسلة الصحيحة)([2])

ولا بد من الاطلاع على أقوال أئمة النقد في هذه المسألة ، ومقارنتها بأقوال الشيخ ففيها وقفات طويلة ؟!

قلت : هذا الحديث أخرجه البخاري قال : حدثنا يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن خالد عن سعيد بن أبى هلال عن نعيم المجمر قال رقيت مع أبى هريرة على ظهر المسجد ، فتوضأ فقال إني سمعت النبي – صلى الله عليه وسلم – يقول : "إن أمتي يدعون يوم القيامة غراً محجلين من آثار الوضوء ، فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل"([3]) .

وعلق الشيخ الألباني قائلا : "وليس عند البخاري ذكر السراويل والقميص ولا غسل الوجه والرجلين " .

قلت : لو كانت الطريق التي فيها ذكر السراويل والقميص وغسل الوجه والرجلين على شرطه لذكرها ، ولكنها ليست كذلك ، وفي المقابل لو كان لفظ (فمن استطاع منكم ..) ليس على شرطه – أي معلولاً – لما أخرجه أيضا . فتأمل !!! . ولا غرو أنه اتفق مع مسلم على إخراج لفظ : " إن أمتي يدعون يوم القيامة غرا محجلين ، ...، فمن استطاع منكم ..".

وأخرجه مسلم ، قال : وحدثني هارون بن سعيد الأيلى حدثني ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث عن سعيد بن أبى هلال عن نعيم بن عبد الله أنه رأى أبا هريرة يتوضأ فغسل وجهه ويديه حتى كاد يبلغ المنكبين ، ثم غسل رجليه حتى رفع إلى الساقين ، ثم قال: سمعت رسول

---

[1] انظر : **السلسلة الضعيفة** ، ج 3 ص 104– 109 . ، حديث رقم(1030) .

[2] انظر : ج 1 ص 251 . ج 6 ص 335 . **وقال الشيخ : متفق عليه دون الزيادة .**

[3] انظر : البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل الجعفي ، **الجامع الصحيح المختصر** ، دار ابن كثير ، بيروت ، تحقيق : د. مصطفى ديب البغا ، ط 3 ، 1407هـ – 1987م ، كتاب الوضوء ، باب فضل الوضوء والغر المحجلون من آثار الوضوء ، ج 1 ص 63 .

الله – صلى الله عليه وسلم – يقول : " إن أمتي يأتون يوم القيامة غراً محجلين من أثر الوضوء ، فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل "([1]) .

ثم إن الناظر في أحاديث الشيخين (البخاري ومسلم) يلحظ أنهما أخرجا لفظ أبي هريرة : " سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم .." وفيه الزيادة([2]) .

ثم إن الدكتور حمزة المليباري قد ذكر أن من منهجية الإمام مسلم في ترتيب أحاديث الباب الواحد، أنه يرتبها من الأصح ثم الصحيح ثم يختم الباب بما كان يوجد فيه علة – إن وجدت – ([3]) .

وهذا الحديث لم يشر الإمام مسلم إلى شيء معلول فيه ، بل أخرج الحديث من طريقين شارك البخاري في إحداها.

وقد سأل ابن أبي حاتم أباه عن حديث رواه مطلب بن زياد عن ليث عن طاوس عن أبي هريرة عن النبي – صلى الله عليه وسلم – أنه قال:" أنتم الغر المحجلون من آثار الطهور، فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل" ، قال أبي إنما هو ليث عن كعب عن أبي هريرة عن النبي – صلى الله عليه وسلم – . **قلت : فلم يعله بالإدراج .**

ثم إن الدارقطني ذكره في (علله) : فسُئِل عن "حديث أبي صالح عن أبي هريرة وعن أبي التياح عن أبي زرعة عن أبي هريرة جميعا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " إنكم محشورون يوم القيامة محجلين من آثار الوضوء ، فأعرفكم بذلك ، فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل " ، فقال : يرويه شعبة واختلف عنه .."

قلت : فذكر الاختلاف على شعبة ، ولم يشر إلى الزيادة ولم يعله بالإدراج .وقد أعلّ أحاديث كثيرة بالإدراج ([1]) . وأما كلام الحافظ ابن حجر : " ...ولم أر هذه الجملة في رواية أحد ممن

---

[1] انظر : **شرح صحيح مسلم** ، النووي ، كتاب الطهارة ، باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء ، ج 3 ص 482–483. **قلت** : وأخرجه من طريق سليمان بن بلال حدثني عمارة بن غزية عن نعيم به . نحوه .وفيه الزيادة (فمن استطاع ..) .

[2] **قلت** : ومما استفده من فضيلة الدكتور عبد الكريم الوريكات في مادة (مناهج المحدثين) المقررة على طلاب (دكتوراه حديث) ، أنه كان للإمام البخاري جملة أغراض من إيراد التعاليق والمتابعات في صحيحه ، وكان منها أنه يشير إلى بعض الطرق المعلولة فيوردها في المتابعات أو يعلقها ، وذلك حتى لا يستدرك عليه مثل هذه الطريق . وفي هذا الحديث (فمن استطاع ...) الذي أعله الشيخ الألباني بالإدراج لم نجد له متابعات عند الإمام البخاري ، وقد يُفْهَم من هذا أنه يشير إلى صحة الحديث بأكمله مع الزيادة ، وأنها ليست مدرجة !!

[3] انظر ، المليباري ، **عبقرية الإمام مسلم** ، دار ابن حزم ،بيروت ، ط 1 ،1418هـ – 2003م ، ص 30–37.

روى هذا الحديث من الصحابة وهم عشرة ولا ممن رواه عن أبي هريرة غير رواية نعيم هذه.."([2])
.فكلامه غير دقيق **!**

فقد ذكر أبو نعيم في (الحلية) متابعة ذكوان (أبي صالح) و أبي زرعة لنعيم المجمر ،
فقال : حدثنا علي بن أحمد بن علي المصيصي ، ثنا أيوب بن سليمان القطان ، بالمصيصة ثنا علي بن زياد المتوني ، ثنا يحيى بن أبي بكير، ثنا شعبة ، عن الأعمش ، عن ذكوان أبي صالح عن أبي هريرة . وعن أبي التياح ، عن أبي زرعة عن أبي هريرة جميعا أن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال : " إنكم محشورون يوم القيامة محجلين من آثار الوضوء ، فأعرفكم بذلك " ، فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل ، فكان أبو هريرة يتوضأ فيبلغ بالماء خلف المرفقين وخلف الكعبين ، ويقول : إني أحب أن تطول غرتي بالحلية يريد أن الغرة تبلغ حيث يبلغ الوضوء ".قال أبو نعيم :غريب من حديث شعبة لم نكتبه إلا من حديث يحيى بن أبي بكير " ([3]) .

قلت : والعراقي في تخريجه (للإحياء)([4]) ، ذكره ولم يعله بالإدراج أيضاً .

وأما قول الشيخ الألباني : " و فليح بن سليمان وإن احتج به الشيخان ففيه ضعف من قبل حفظه ، **<u>فإن كان قد حفظه</u>** ، فقد دلنا على أن هذه الجملة في آخر الحديث : " من استطاع... " قد شك نعيم في كونها من قوله صلى الله عليه وسلم " . فقد أعلّ الشيخ أحاديث بقوله : " وإذا ورد الاحتمال بطل الاستدلال " فكيف وقد ورد الاحتمال من طريق مَن مِثْله مِثل فليح بن سليمان الضعيف في حفظه **!!**والذي ضعّف به الشيخ أحاديثه كما بينت**!**

فأدلة الشيخ التي استدل بها مرجوحة بما بينت ، وعليه فالزيادة ليست مدرجة بل هي صحيحة من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم . ودعوى الإدراج بحاجة إلى دليل . ولا دليل في هذا الحديث على الإدراج سوى ما نقله الشيخ الألباني من نقول عن (المنذري و ابن تيمية و ابن القيم و العسقلاني) **. والله تعالى أعلم بالصواب .**

---

[1] انظر : الدارقطني ، أبو الحسن علي بن عمر (ت385هـ) ، **علل الدارقطني** ، دار طيبة الرياض ، شارع عسير ، ط 1 ، 1405 هـ – 1985 م ، تحقيق وتخريج : د. محفوظ الرحمن زين الله ، ج 2 ص 95 ، ج 3 ص 57 ، ج 5 ص 128 ، ج10 ص 317

[2] انظر : ابن حجر ، **فتح الباري** ، ج 1 ص 236 .

[3] الأصبهاني ، أبو نعيم أحمد بن عبد الله (ت 218هـ) ، **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، دار الكتاب العربي ،بيروت ، ط 4 ، 1405هـ** .ج 7 ص 206 . **قلت** : ويحيى بن أبي بكير ثقة . **انظر : ابن حجر ، التقريب ، ج 2 ص 58** .

[4] العراقي ، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين ،(ت 806هـ) ، **المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار** ، مكتبة دار طبرية ، ط 1 ، 1415هـ – 1995م ، ج 1 ص 82 .

القسم الرابع : اضطراب السند والمتن .

حديث : "قال الله تعالى: ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة ، [ومن كنت خصمه، خصمته]: رجل أعطى بي ثم غدر، ورجل باع حراً فأكل ثمنه ، ورجل استأجر أجيراً ، فاستوفى منه ، ولم يعطه (وفي رواية: ولم يوفه) أجره".

قال الشيخ الألباني : " **ضعيف . أخرجه البخاري**([1]) ، ومن طريقه البغوي في " شرح السنة " و ابن ماجه وابن حبان وابن الجارود و الطحاوي و البيهقي و أحمد و أبو يعلى و الطبراني من طرق عن يحيى بن سليم عن إسماعيل بن أمية عن سعيد بن أبي سعيد [عن أبيه] عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال الطبراني: " لم يروه عن المقبري إلا إسماعيل ابن أمية ، **تفرد به يحيى بن سليم** ([2]) ".

قلت(الألباني)**: وهو مختلف فيه،** وقد كنت ذكرت شيئاً من أقوالهم فيه تحت هذا الحديث حين كنت خرجته قديماً في " إرواء الغليل " ، وملت هناك إلى تضعيفه، ..وإن مما حملني على ذلك ؛ أني رأيتهم قد نقلوا عن البخاري نفسه أنه قال في يحيى بن سليم – وهو: الطائفي –:" ما حدث الحميدي عن يحيى بن سليم فهو صحيح ". وليس هذا من رواية الحميدي عنه ، لا عند البخاري ، ولا في شيء من المصادر المتقدمة . **ثم إنني ازددت ثقة بضعفه حين انتبهت لاضطراب يحيى في روايته إسناداً ومتناً :**

---

[1] انظر : البخاري ، **الصحيح** ،باب إثم من باع حراً ، ج 2 ص 775 ، و باب إثم من منع أجر الأجير ، ج 2 ص 792 .قال ابن حجر : وليس له في البخاري موصولاً سوى هذا الحديث ،وذكره في الإجارة من وجه آخر عنه " . انظر : الفتح، ج 4 ص 418 .

[2] **قلت : ويحيى بن سليم الطائفي (ت195)** متكلم فيه ، قال أحمد:" والله إن حديثه فيه شئ "،كأنه لم يحمده . وقال ابن معين :" ثقة" . وقال أبو حاتم : " شيخ محله الصدق و لم يكن بالحافظ، يُكتب حديثه ، ولا يحتج به" ، وذكره ابن حبان في الثقات ،وقال النسائي : " ليس بالقوي" ، وقال ابن عدي : " وليحيى بن سليم عن إسماعيل بن أمية وعبيد الله بن عمرو بن خثيم وسائر مشايخه ، أحاديث صالحة ،و إفرادات ،وغرائب يتفرد بها عنهم ، وأحاديثه متقاربة ، وهو صدوق لا بأس به ،وقال ابن حجر : " قال الساجي:" صدوق يهم في الحديث ،واخطأ في أحاديث رواها عبيد الله بن عمر " ، وقال أبو أحمد الحاكم:" ليس بالحافظ عندهم "،وقال الدارقطني :"سئ الحفظ"، وقال البخاري في تاريخه في ترجمة عبدالرحمن بن ناقع :"ما حدث الحميدي عن يحيى بن سليم فهو صحيح" .**انظر ترجمته** : ابن أبي حاتم ، **الجرح والتعديل** ، ج 9 ص 156 ، ابن حبان ، **الثقات** ، ج 7 ص 615 ، النسائي ، **الضعفاء** ، ص 249 ، ابن عدي ، **الكامل** ، ج 7 ص 220 ، ابن حجر ، **التهذيب** ، ج 11 ص 198 .وقال في (التقريب) : " **صدوق سيء الحفظ**" . انظر : ج 2 ص 591 .

<u>أ – أما الإسناد</u> ؛ فرواه الجماعة – كما تقدم –... عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة .

وقال أبو جعفر النفيلي:... عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة .أخرجه ابن الجارود، و البيهقي في رواية. ونقل عنه الحافظ في " الفتح " أنه قال: " والمحفوظ قول الجماعة ".

قلت(الألباني) : لم أطمئن لهذا الحكم لضعف الطائفي ، وثقة النفيلي – وهو: (عبد الله بن محمد) –، بل هو فوق الثقة ، فقد بالغوا في الثناء عليه وعلى حفظه، فقال الذهبي في " الكاشف ":" قال أبو داود: ما رأيت أحفظ منه، وكان أحمد يعظمه . وقال ابن وارة: هو من أركان الدين ". وقال الحافظ في " التقريب ": " ثقة حافظ ".

فأقول (الألباني): فمن الواضح جداً أنه إذا دار الأمر بين توهيم الثقة المختلف فيه ، وتوهيم الثقة الحافظ المتفق على توثيقه ؛ فإن مما لا مرية فيه أن توهيم الأول منهما هو الصواب ، ولا سيما إذا كان الراجح أنه ضعيف من قبل حفظه ؛ ولذلك قال الحافظ في " تقريبه ":" صدوق سيئ الحفظ ". فكيف يصح توهيم جبل الحفظ، وشيخه سيئ الحفظ ؟! هذا لا يستقيم أبداً . بل الصواب أن يقال: إن الشيخ كان تارة يذكر في الإسناد: " عن أبيه " فحفظه عنه أبو جعفر النفيلي ، وتارة لا يذكره فحفظه الجماعة، وكل حدث بما سمع . ويؤيد هذا ما يأتي:

<u>ب – أما المتن</u> ، فقد اضطرب في حرفين منه :

الأول: فقال مرة: " لم يعطه "، وهو رواية البخاري في الموضعين عن شيخين له عنه . وقال الآخرون: " ولم يوفه ".

فهل يقال: هذا هو المحفوظ ؛ لأنه رواية الجماعة ، ويوهم شيخا البخاري ، أم يقال: كل حفظ ما سمع من الطائفي، وإنما هذا هو الذي كان يضطرب في لفظه ، فيقول هذا مرة ، وهذا مرة . نعم . فهذا هو الحق ما به خفاء ... فدعني عن بنيات الطريق . ويؤيده الأمر الآتي، وهو:

الآخر: لم يذكر البخاري وأحمد زيادة : " ومن كنت خصمه ؛ خصمته "، وهي في رواية ابن حبان، وابن الجارود، وابن ماجه، و البيهقي، وأبي يعلى، والطبراني، والبغوي في رواية له . وهي عند ابن خزيمة أيضاً ، كما ذكر الحافظ في " الفتح "، أخرجوها من طرق عن الطائفي .

ثم استدركت فقلت: هناك اضطراب في جملة أخرى، وهي أن الحديث عند الجماعة حديث قدسي: " قال الله ". لكن هذا القول لم يثبت عند ابن حبان ، و ابن ماجه ، وأبي يعلى ، والطبراني ، فقالوا:" قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة، ومن كنت... " الحديث. فجعلوه حديثاً نبوياً، وهذا أقرب عندي من حيث التعبير، وأسلوب الكلام. و الله أعلم .. ([1]).

---

[1] انظر : **السلسلة الضعيفة** ، ج 14 ص 589 ، حديث رقم (6763) .

قلت : أما بالنسبة للإسناد : فقد رواه الجماعة (يوسف بن محمد بن سابق وهشام بن عمار والهيثم بن جناد ومحمد بن حاتم وبشر بن مرحوم وإسحق ونعيم بن حماد) كلهم عن يحيى بن سليم دون زيادة (أبيه) .

وعليه فإن موضوع العلل هو أحاديث الثقات ، وأبو جعفر النفيلي منهم ، فلماذا لا نقول أنه وهم في ذكر هذه الزيادة ، لأن من أدلة الترجيح عند النقاد تقديم رواية (الأكثرية) على المنفرد ، فإجماعهم على هذه الرواية تدل على وهمه ، ويدل على أنه هو المحفوظ كما ذكر الحافظ ابن حجر([1]) .وأما قول الشيخ الألباني : " بل الصواب أن يقال: إن الشيخ كان تارة يذكر في الإسناد: " عن أبيه " فحفظه عنه أبو جعفر النفيلي ، وتارة لا يذكره فحفظه الجماعة، وكل حدث بما سمع " .

قلت : كيف يصح هذا القول من الشيخ وقد انفرد(الثقة – النفيلي) بهذه الزيادة ولا متابع له عليها !

ثم إن الشيخ الألباني في مثل هذه الحالة كان يُعِلّ الإسناد بأنه زيادة ثقة عارية من القرائن ، فكون النفيلي ثقة حافظ لا يعفيه من الوقوع في الوهم ، فالأحرى أن نقول أنه سلك فيه الجادة([2]) فزاد (أبيه) وذلك لأن سعيد المقبري مشهور بالرواية عن أبيه .فلا تقوى زيادته على رد زيادة الجماعة !! وبذلك يظهر لنا صحة إخراج البخاري لهذا الحديث دون إخراج الإسناد الذي فيه زيادة لفظ (أبيه).

<u>وأما بالنسبة للاضطراب في المتن :</u>

فقد ذكر الشيخ الألباني أن الدليل على تضعيف رواية الطائفي أنه اضطرب في متن الحديث :
الأول: قال مرة: " لم يعطه "، وهو رواية البخاري في الموضعين عن شيخين له عنه . وقال الآخرون: " ولم يوفه ".

الثاني : **لم يذكر البخاري وأحمد زيادة:** " ومن كنت خصمه ؛ خصمته "

الثالث : **وهو أن الحديث عند الجماعة حديث قدسي:** " **قال الله** ". لكن هذا القول لم يثبت عند ابن حبان ، و ابن ماجه ، وأبي يعلى ، والطبراني ، فقالوا:" قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة، ومن كنت... " الحديث. فجعلوه حديثاً نبوياً ، فقال الألباني :"وهذا أقرب عندي من حيث التعبير، وأسلوب الكلام" .

---

[1] انظر : ابن حجر ، **فتح الباري** ، ج 4 ص 418 .

[2] **قلت : وقد ذكر الدكتور ياسر الشمالي في بحثه (سلوك الجادة وأثره في علل الحديث)** أنه العدول عن السياق المحفوظ إلى سياق آخر مشهور سهل الحفظ يسبق اللسان إليه ، ويشترك السندان في راو أو أكثر ، والعدول عن السياق يعني :"خطأ الراوي في ذكر السند حيث يستبدل السياق المحفوظ الذي دلت القرائن على صحته بسياق أخر يكثر استعماله والرواية به ، وهو يدل على وهم الثقة أو سوء حفظ الراوي .

قلت :الظاهر من رواية البخاري والجماعة أن هناك اختلافاً واضحاً في بعض ألفاظ المتن كما ذكر الشيخ الألباني

ولكن هذا الاختلاف لا يضر ولا يقدح في الحديث وذلك لأن المعنى متفق وليس هناك اختلاف قادح ، ثم إن مخرج الحديث واحد([1]) ، يقول ابن رجب : " اختلاف ألفاظ الرواية يدل على أنهم كانوا يروون الحديث بالمعنى ، ولا يراعون اللفظ ، إذ المعنى واحد ، وإلا لكان الرواة قد رووا الحديث الواحد بألفاظ مختلفة متناقضة ، ولا يظن ذلك بهم مع علمهم وفقههم وعدالتهم وورعهم "([2]) .

قلت : ذكر الشيخ الألباني ، أن هذا الحديث ليس قدسياً ، وأنه أقرب عنده من حيث التعبير ، وأسلوب الكلام حديثاً نبوياً .

قلت : رواه بلفظ (قال الله تعالى) البخاري وأحمد وابن الجارود وأبو يعلى وابن حبان و الطحاوي ، حتى أن البيهقي لما ساقه من طريق النفيلي (التي قدمها الشيخ الألباني) ذكر بعده أن النفيلي روى الحديث كما رواه هشام ابن عمار عن يحيى بن سليم([3]) بألفاظه ولكن دون الزيادة التي في الإسناد(أبيه) !فتأمل .

وأخيراً ؛ فإن الشيخ الألباني– غفر الله تعالى له – لم يصب في تضعيف هذا الحديث باضطراب سنده ومتنه . ولا غرو أنه كان يقول دائماً : " فإن تخطئة الإمام البخاري أو أحد رواتــه الثقات ليس بالأمر الهين "([4]).

---

[1] يقول العلائي : " إذا اتحد مخرج الحديث وتقاربت ألفاظه ،فالغالب حينئذ على الظن أنه حديث واحد وقع الاختلاف على بعض الرواة ،لا سيما إذا كان في سياقه واقعة تبعد أن يتعدد مثلها في الوقوع" . انظر : العلائي ، (ت763هـ) ، **نظم الفرائد لما تضمنه حديث ذي اليدين من الفوائد** ، دار ابن الجوزي ، السعودية ، ط 1 ، تحقيق:بدر البدر ، 1416هـ ، ص 112 .

[2] انظر : ابن رجب الحنبلي (ت795هـ) ، **فتح الباري شرح صحيح البخاري** ، ج 5 ص 188 .بتصرف يسير .

[3] انظر : البيهقي ، **السنن الكبرى** ، ج 6 ص 14 .

[4] انظر : **السلسلة الصحيحة** ، ج 5 ص 326 .

الخاتمة

وفي نهاية هذا البحث توصلت إلى نتائج مهمة ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار :

1 - أن كتاب البخاري قد تلقته الأمة بالقبول .

2 - أن الأحاديث المتكلم عليها قد أحسن في وصفها الحافظ ابن حجر في قوله : " ليست كلها قادحة، بل أكثرها الجواب عنه ظاهر والقدح فيه مُندَفع ، وبعضها الجواب عنه محتمل، واليسير منه في الجواب عنه تعسّف .

3 - الأحاديث التي انتقضها الشيخ الألباني في صحيح البخاري لم يكن الصواب معه فيها ، كما ظهر من مناقشة أدلة الشيخ وحججه .فالجواب عنها كان ظاهراً .وحجة الإمام البخاري دامغة .

4 - لم أجد حديثاً واحداً مما انتقضه الشيخ الألباني ، كان الجواب عنه تعسفاً . بل كان الجواب واضحاً أحياناً ، وأحياناً أخرى يُفهم من خلال معرفة أغراض البخاري في وضع أحاديث كتابه .

5 - أن الشيخ الألباني لا يصنف في جهة أصحاب الشبهات والأباطيل والمرجفين، بل هو عالم جليل حاول الدفاع عن السنة النبوية وتنقيتها مما ليس منها ،محاولاً استخدام قرائن الترجيح مستأنساً بأقوال من سبقه من أئمة النقد والتعليل ، فإن أخطأ فله الأجر إن شاء الله تعالى ؛ وإن أصاب فله أجران .

6 - كان للبخاري منهجاً واضحاً في الرواية عن الضعفاء :

- فإما أن ينتقي من حديثهم .فليس كل حديث الضعيف ضعيفٌ .
- وإما أن يذكره لعدم وجود غيره في الباب .ولا يكون في الأحكام والعقائد ؛ بل في الرقاق والفضائل .
- وإما أن يخرج له في المتابعات ؛ لإثبات سماع أو بيان زيادة أو نقص في (الإسناد أو في المتن).

والله تعالى أسأل ، أن يجعلنا ممن يذبون عن سنة نبيهم ما أُلصِق بها وليس منها أو نُقِّص منها وهو فيها.

وأسأله سبحانه أن يغفر لعلمائنا الأجلاء (الأحياء منهم والأموات) الذين حاولوا الدفاع عن السنة من الشبهات والأباطيل التي ألصقت بها من خلال أقلام الحاقدين والمارقين والرافضة .

وكتب : د.محمد حمدي أبو عبدة

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

ملحق

هذا ملحق يظهر فيه الأحاديث التي ذكرها الشيخ الألباني في كتابه (السلسلة الضعيفة) وغمز فيها ببعض الرواة أو بعض المتون .

1. **الضعيفة حديث رقم (1030) ....من استطاع منكم أن يطيل غرته ج3ص104**
2. **الضعيفة حديث رقم (1052)...لما نزل عليه الوحي يريد أن يلقي بنفسه ج3ص162**
3. **الضعيفة حديث رقم(1299)..إن العبد ليتكلم بالكلمة ج3ص463**
4. **الضعيفة حديث رقم(3364)...إذا أعتق الرجل أمته ج7 ص 376**
5. **الضعيفة حديث رقم(4226)..كان له فرس الظرب ج9ص236**
6. **الضعيفة حديث رقم(4835) إن هاتين الصلاتين ج10ص385**
7. **الضعيفة حديث رقم(4839) قضى في ابن الملاعنة ج10ص396**
8. **الضعيفة حديث رقم(4992)نعم وأبيك لتنبأن ج10ص756**

9. الضعيفة حديث رقم(5036) لا يسبغ عبد الوضوء ج11ص63

10-الضعيفة حديث رقم(6763)ثلاثة أنا خصمهم ج14ص589

11-الضعيفة حديث رقم(6945)بينما أنا قائم خرج رجل همل النعم ج14ص1031

12- الضعيفة حديث رقم(6947)إذا وسد الأمر فانتظر الساعة ج14ص1037

13- الضعيفة حديث رقم(6949)إن كان عندك ماء بات في شنة ج14ص1041

14- الضعيفة حديث رقم(6950)أن رجلا من أهل الجنة استأذن ربه ج14ص1042

15- الضعيفة حديث رقم(6959) لا عقوبة فوق عشر ضربات ج14ص1055-1056

.